عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

أثر خصائص الشركات (حجم الشركة ونوع نشاطها) على الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي "دراسة تطبيقيه على الشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان"

قتيبة عفيف حافظ زيدان

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1445هـ - 2024م

أثر خصائص الشركات (حجم الشركة ونوع نشاطها) على الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي "دراسة تطبيقيه على الشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان"

إعداد الباحث

قتيبة عفيف زيدان

بكالوريوس محاسبة / جامعة النجاح الوطنية . نابلس . فلسطين

المشرف: د. فراس سمير بركات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب من كلية الاقتصاد والأعمال – عمادة الدراسات العليا– جامعة القدس– فلسطين

القدس– فلسطين

1445هـ – 2024م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب

إجازة الرسالة

أثر خصائص الشركات (حجم الشركة ونوع نشاطها) على الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي "دراسة تطبيقيه على الشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان"

إعداد الطالبة: قتيبة عفيف حافظ زيدان
الرقم الجامعي: 22020161

المشرف : د. فراس سمير قاسم بركات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : 25/ 5/ 2024 من لـجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة د. فراس سمير بركات التوقيع :
2. ممتحناً داخلياً د. إبراهيم محمد عتيق التوقيع :
3. ممتحناً خارجياً د. معز جميل أبو عليا التوقيع :

القدس – فلسطين

1445هـ - 2024م

الإهداء

إلى الداعم الأول الذي كان له الفضل في ما وصلت إليه (أبي العزيز) أطال الله في عُمره.

إلى أيقونة الجد والمثابرة (أُمي الحبيبة).

إلى من دفعوني وشجعوني أختي وإخوتي:

سيرين وحسين

حافظ ويارا

أحمد ورولا

إليهم جميعاً أُهدي ثمرة جهدي المتواضعة

الباحث: قتيبة عفيف زيدان

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، استكمالا لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة، أو معهد آخر.

التوقيع:

الاسم: قتيبة عفيف حافظ زيدان

التاريخ: 25/ 5 / 2024

الشكر والتقدير

الحمد لله ربّ العالمين، أولاً وأخيرًا، دائمًا وأبدًا، الحمد لله الذي وهبني علمًا وعلّمني ما لم أعلم، الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع ليخرج إلى حيز الوجود بصورته الحالية.

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور وجل الاحترام والتقدير أن أتقدم بالشكر الجزيل ووافر التحية والتبجيل إلى كل من أثرى هذا العمل سواءً بالنصح أو التوجيه أو غيره، وأخص بالشكر الدكتور فراس بركات الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ورعايتها، وتقديم النصائح والتوجيهات السديدة الثاقبة منذ أن تكونت فكرة إلى أن وصلت ما وصلت إليه والذي كان له كبير الأثر في ظهورها بصورتها الحالية.

ويسرني أن أرفع كلمة شكر وتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور معز أبو عليا والدكتور إبراهيم عتيق اللذان تفضلا بقبول مناقشة هذه الدراسة جزاهم الله خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

وأوجه الشكر الجزيل لمؤسستي التعليمية الشامخة بعلمها وعلمائها – جامعة القدس – والتي أتشرف بالانتماء لها، وأن أكون أحد طلبتها، كيف لا وهي بإسمها ومكانها قلعةً شامخةً صامدةً عصية على الانكسار.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذتي في كلية الاقتصاد والأعمال وكافة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في جامعة القدس على حسن المعاملة والنصح والإرشاد والتوجيه.

إلى جميع هؤلاء أقدم ثمرة جهدي العلمي المتواضع راجيًا من الله أن تنتفع به الإنسانية، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير، والحمد لله رب العالمين.

الباحث: قتيبة عفيف زيدان

أثر خصائص الشركات (حجم الشركة ونوع نشاطها) على الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي "دراسة تطبيقيه على الشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان"

الملخص

هدفت الدراسة لفحص أثر حجم الشركة، ونوع نشاطها على الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي لدى الشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان" في الأعوام 2021 – 2022، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الكمي بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بحجم الشركة ونوع نشاطها، والمتغيرات التابعة المتمثلة بالرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي. اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية (التقارير المالية السنوية) المنشورة في موقع بورصة فلسطين وبورصة عمان، إذ تكونت عينة الدراسة من (50) شركة بواقع (20) شركة من بورصة فلسطين و(30) شركة من بورصة عمان، وقد تم استخدام برنامج التحليل الحصائي SPSS لتحليل البيانات والإجابة عن الأسئلة واختبار فرضياتها. استخدمت الدراسة مجموعة من الإختبارات الإحصائية الاستدلالية مثل تحليل التباين الأحادي واختبار (T) واختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير التأثيرات والعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. بينت نتائج الدراسة وجود أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لحجم الشركة في الرفع المالي، وعدم وجود أثر دال إحصائيًا لحجم الشركة في التجنب الضريبي والأداء المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

كذلك بينت النتائج وجود أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لنوع نشاط الشركة على الرفع المالي، وكانت الفروق بين شركات التأمين وكل من شركات (الخدمات، والصناعة، والاستثمار) لصالح شركات التأمين، وبين شركات الصناعة وشركات الاستثمار لصالح شركات الصناعة. وبينت نتائج الدراسة أيضاً وجود أثر دال إحصائيًا لنوع نشاط الشركة في الأداء المالي، وكانت الفروق بين شركات الصناعة وكل من شركات (الخدمات، والتأمين، والاستثمار) لصالح شركات الصناعة، وبين شركات الخدمات وشركات التأمين لصالح شركات الخدمات.

كما بينت الدراسة أيضًا أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات في بورصة فلسطين وبورصة عمان لصالح بورصة عمان، ولم تكن هناك فروق بين البورصتين في متغيرات الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: حجم الشركة، نوع نشاط الشركة، الرفع المالي، التجنب الضريب، الأداء المالي، بورصة فلسطين، بورصة عمان.

Impact of Firm Characteristics (Firm size and type of activity) on Financial Leverage, Tax avoidance and Financial Performance: An Applied Study on firms Listed in Palestine Exchange and Amman Stock Exchange.

Prepared by: Qotaiba A. Zeidan

Supervised by: Dr. Firas S. Barakat

Abstract

The study aimed to identify Impact of Firm Characteristics (Size and type of firm activity) on Financial Leverage, Tax avoidance and Financial Performance: An Applied Study on firms Listed in the Palestine Exchange and the Amman Stock Exchange, in the years (2021-2022). The study adopted a quantitative descriptive approach to examining the effect of independent variables (Firm size and type of activity) on dependent variables (Financial leverage, tax avoidance and Financial Performance). The study relied on the secondary data (annual financial reports) published on the websites of the Palestine exchange and the Amman Stock Exchange. The study sample consisted of (50) firms, (20) firms from the Palestine Exchange and (30) firms from the Amman Stock Exchange. The SPSS statistical package was used to analyze the data and test the hypotheses, ANOVA, t-test and simple linear regression model were used to explain the effects and relationship between the independent and dependent variables. The results showed that there was statistically significant effect of the firm size on the leverage. The study showed that there was no statistically significant effect of the firm size on tax avoidance and financial performance between the firm listed in the Palestine Exchange and Amman Stock Exchange. The results showed that there was statistically significant effect the type of firm activity on leverage, the differences between insurance firms and each of the firms (services, industry, and investment) were in favor of the insurance firms, and between industrial firms and investment firms for the benefit of industrial firms.

The results also showed that there was statistically significant effect type of firm Activity on financial performance, the differences were between industry firms and each of the firms (services, insurance, and investment) were in favor of the industry firms, and between investment firms and insurance firms for the benefit of investment firms.

The study found that there were statistically significant differences between the firm size in the Palestine Exchange and the Amman Stock Exchange in favor of the Amman Stock Exchange, and there were no differences between the two Stock Exchanges in the variables of leverage, tax avoidance, and financial performance.

Key words: **firm size, Type of firm Activity, Leverage, Tax avoidance, Financial Performance, Palestine Exchange, Amman Stock Exchange.**

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة وخلفيتها

1 . 1 المقدمة:

يعد حجم الشركة من العوامل التي يمكن أن تؤثر تأثيرًا إيجابيًا في الأداء المالي (Chi, 2004)، ويلعب حجم الشركة دوراً قوياً في تفسير ربحيتها، فقد وجدت بعض الدراسات أن الشركات كبيرة الحجم حققت أداءً أعلى مقارنة بالشركات صغيرة الحجم في الربحية (Hoyt & Liebenberg, 2011)، وقد أكدت العديد من الدراسات على العلاقة الايجابية بين حجم الشركة وربحيتها (Hoyt & Liebenberg, 2011). وفي المقابل بينت بعض الدراسات التي جرت في عدة بلدان وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة وربحيتها (Goddard et al, 2005)، وهذا يؤكد أن هناك تباينًا بين نتائج الدراسات حول أثر حجم الشركة في العديد من المتغيرات المحاسبية.

وفي ظل اشتداد المنافسة بين الشركات تسعى الادارة لتعظيم أرباحها عبر الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويمثل التمويل بالدين أحد أكثر الطرق شيوعًا في تمويل أصول الشركات ومشاريعها ويعبر عنها بالرفع المالي، ويمثل الرفع المالي مدى اعتماد الادارة المالية في المنشأة على القروض في تمويل موجوداتها، في حين تمثل كلفة التمويل أدنى معدل عائد على الموجودات يجب تحقيقه لإرضاء المستثمرين (كنعان وساعود، 2018).

يقصد بالرفع المالي اعتماد المنشأة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سداد احتياجاتها المالية، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدينة أو المدفوعة، أما إذا كانت الشركة تطرح أسهمًا ممتازة لسد هذه الاحتياجات فإن التكاليف الثابتة هنا هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم الشركة بدفعها إلى المساهمين الممتازين، وذلك لأن الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة (العطار 2001).

وتعد الضرائب أحد أهم المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الدولة من أجل تغطية نفقاتها العامة المختلفة وتعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي فهي تعتبر رابط يربط الدولة بأفراد المجتمع الطبيعيين والمعنويين، ولكن من وجهة نظر دافعيها تعتبر الضريبة عبئ والتزام يتم اقتطاعه من هؤلاء الأفراد والشركات، لذلك يدفعهم إلى البحث والتفكير في طرق مختلفة لتخفيض الضريبة المستحقة عليهم إلى أدنى حد ممكن (Oktaviyani & Munandar, 2017).

هذا وقد نال موضوع التجنب الضريبي إهتمامًا كبيرًا على المستوي المهني والأكاديمي حيث ظهر هذا الاهتمام في معظمه على دراسة الآثار الاقتصادية للتجنب الضريبي على المستوي الكلي، وعلى مستوي المنشأت منها دراسة (Varoonchotikul, 2021).

هذا وعلى الرغم من أن اتباع الشركات المختلفة بإجراءات التجنب الضريبي يؤدي إلى انخفاض في الحصيلة الضريبية للدولة إلا أنه في المقابل ينتج عنه وفورات ضريبية للشركة، هذه الوفورات من الممكن أن تستخدم لضخ استثمارات جديدة أو عمل توسعات اقتصادية جديدة من خلال زيادة الانفاق الاستثماري لهذه الشركات (حنا ومرقص ومصطفى، 2023).

ويعتبر الأداء المالي ركيزة مهمة في استمرار ونمو المنشآت، ولكي تتمكن إدارة المنشأة من اتخاذ القرارات المناسبة لا بد من وجود أهداف تحدد الألنشطة التي تقوم بها المنشأة وتوجه العاملين نحو تحقيق هذه الأهداف. ولا بد للمنشآت التي تهدف إلى تحقيق الأرباح وتوفير السيولة من تحسين أدائها المالي، وتوجيه العاملين نحو تحقيق هذا الهدف من خلال استغلال الموارد المتاحة، والتخطيط المسبق لتحقيق أي هدف، ويعبر الأداء المالي عن مدى نجاح المنشأة في استغلال الموارد المتاحة لديها المادية والمعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المحددة من طرف الإدارة (عصام، 2012).

ويرى عليوي (2019) أن الرفع المالي يعمل على تحسين الأداء المالي للمنشأة، فزيادة نسبة الرفع المالي في ضوء زيادة عائد الأموال المقترضة على تكلفتها حتمًا سيؤدي إلى زيادة الأرباح، كما أن التمويل بالاقتراض (الرفع المالي) يحقق كذلك وفرة ضريبية؛ وذلك لأن تكلفة الاقتراض تعتبر مصروفات مقبولة ضريبيًا وبالتالي يتم خصمها من الأرباح الخاضعة للضريبة. إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن زيادة الاعتماد على القروض دون كفاءة في استخدامها يعرض المنشأة إلى مخاطر إذا ارتفعت تكلفة هذه الأموال عن العائد المتوقع من الاستثمار.

1 . 2 مشكلة الدراسة:

تفترض بعض النظريات المحاسبية مثل نظرية التكلفة السياسية (Political CostTheory) أن حجم الشركات قد يلعب دورًا في المتغيرات الاقتصادية والاستثمارية الاخرى، فالشركات الاكبر حجمًا تتسم بمعدلات ضريبية مرتفعة تفوق تلك التي تخضع لها الشركات الاصغر حجمًا وهي تخضع لدرجة أكبر من التدقيق العام يحد من قدرتها على التجنب الضريبي. أما نظرية القوة السياسية (Political PowerTheory) فترى أن الشركات الكبرى تتمتع بقوة اقتصادية وسياسية أكبر من مثيلاتها صغيرات الحجم مما يساعدها على السير قدمأ نحو التجنب الضريبي (أبو سالم، 2020).

وتلجأ العديد من الشركات إلى الرفع المالي بهدف الحصول على وفورات ضريبية وسيولة نقدية، حيث يؤثر الرفع المالي على مستوى الربح الضريبي للشركة، والذي ينعكس على مقدار الضريبة التي يجب على الشركة أن تدفعها إلى الجهات المختصة، وتستفيد الشركات بغض النطر عن حجمها أو نوع نشاطها من الثغرات القانونية والمزايا والحوافز التي تتجنب من خلالها الضريبة. وتستخدم الشركات الرفع المالي (الاقتراض) لزيادة هيكل رأس مالها نتيجة لارتفاع قيمة الوفورات الضريبية التي تضيفها إلى قيمة الشركة. تعمل الشركات بشكل عام على زيادة أرباحها وتقليل التكلفة وتعمل الشركات على توسيع نطاق عملها لذلك تلجأ إلى العديد من الوسائل التي تضمن تحقيق هذه الاهداف من خلال العديد من العمليات مثل التجنب الضريبي، وتلجأ العديد من الشركات إلى إجراءات التجنب الضريبي الذي ينتج عنه وفورات ضريبية للشركة. هذه الوفورات الضريبية من الممكن أن تستخدم في توسعات اقتصادية جديدة لهذه الشركات. ويستخدم المديرون الفائض النقدي المتولد من الوفورات الضريبية في تعويض النقص في الموارد المتاحة واستخدامها في تمويل الاستثمارات الجديدة بدلًا من الاعتماد على الموارد الخارجية المكلفة (Mayberry, 2012).

ويعتبر الأداء المالي أداة للحكم الموضوعي على كفاءة الشركات، والحكم على مستوى نشاطها ومدى تحقيقها لأهدافها بفعالية، ويعد واحدًا من المؤشرات المستخدمة في قياس نجاح المؤسسات من حيث العائدات المالية، ويسعى للوصول إلى الزيادة في الربحية لأقصى حد، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تعظيم قيمة المؤسسة في السوق وبالتالي جلب المساهمين، وهو بذلك من النتاجات المهمة في الحكم على كفاءة المؤسسة.

وعليه فإن الربط بين موضوع حجم الشركة ونوع نشاطها من جهة والرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي من جهة أخرى مهمًا، حيث حاولت أكثر من دراسة تجسيد العلاقة بين بعض المتغيرات ومتغيرات أخرى، وذلك لتحقيق عوائد محاسبية، تؤدي بمجملها إلى تحقيق أداء مالي جيد يقاس من خلال ربحية الشركة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة في محاولة لتسليط الضوء على بعض خصائص الشركات مثل حجم الشركة ونوع نشاطها على متغيرات تابعة مثل الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي، لمعرفة واقع العلاقة بين هذه المتغيرات لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان .

1 . 3 أسئلة الدراسة:

السؤال الاول: ما أثر حجم الشركة في كل من (الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) للشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

السؤال الثاني: ما أثر نوع نشاط الشركة في كل من (الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) للشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

السؤال الثالث: ما العلاقة الارتباطية بين متغيرات (الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

السؤال الرابع: هل تختلف متغيرات (حجم الشركة، الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبعًا لاختلاف البلد (فلسطين، الاردن)؟

1 . 4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الآتي:

أولًا: الأهمية النظرية: تسعى الدراسة لتقديم معلومات حول حجم الشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان، ونوع نشاطها، وكذلك تقديم احصاءات حول الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي لدى هذه الشركات، إذ لا تقدم الشركات هذه الاحصاءات، وانما تقدم بيانات خام فقط. ومن الممكن أن يستفيد من هذه المعلومات والاحصاءات المهتمين بالنشاطات الاقتصادية مثل طلبة الدراسات العليا في الجامعات، ومراكز الأبحاث الخاصة بالشركات ودراسات السوق

لأغراض تقديم أو إنشاء مشاريع جديدة، وقد لوحظ أن هناك قلة بالدراسات التي شملت كل هذه المتغيرات في بوصتي فلسطين وعمان.

الأهمية التطبيقية: من المتوقع أن تقدم الدراسة توصيات ومعلومات حول علاقة بعض خصائص الشركات مثل حجم الشركة ونوع نشاطها بالمتغيرات التابعة مثل الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي للشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان، وقد تفيد معرفة واقع العلاقة بين هذه المتغيرات البورصات أو الاشخاص المعنيين بها.

1 . 4 أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة :

- أثر حجم الشركة على الرفع المالي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- أثر حجم الشركة على التجنب الضريبي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- أثر حجم الشركة على الأداء المالي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- أثر نوع نشاط الشركة على الرفع المالي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- أثر نوع نشاط الشركة على التجنب الضريبي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- أثر نوع نشاط على الأداء المالي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- العلاقة الارتباطية بين كل من الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- مقارنة كل من حجم الشركة والرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي لدى الشركات وفقًا لتبعية البورصة (بورصة فلسطين، بورصة عمان).

1 . 6 فرضيات الدراسة:

تم تحويل الأسئلة إلى فرضيات صفرية كما يلي:

<u>الفرضية الرئيسة الاولى:</u> لا يوجد أثر دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة في (الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

الفرضية الفرعية الأولى للرئيسة الأولى: لا يوجد أثر دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة في الرفع المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثانية للرئيسة الأولى: لا يوجد أثر دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة في التجنب الضريبي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة للرئيسة الأولى: لا يوجد أثر دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة في الأداء المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

<u>الفرضية الرئيسة الثانية:</u> لا يوجد أثر دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنوع نشاط الشركة في (الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

الفرضية الفرعية الأولى للرئيسة الثانية: لا يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنوع نشاط الشركة في الرفع المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثانية للرئيسة الثانية: لا يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنوع نشاط الشركة في التجنب الضريبي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة للرئيسة الثانية: لا يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنوع نشاط الشركة في الأداء المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

<u>الفرضية الرئيسة الثالثة:</u> لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات (الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي) لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

الفرضية الفرعية الأولى للرئيسة الثالثة: لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الرفع المالي والتجنب الضريبي لدى المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثانية للرئيسة الثالثة: لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الرفع المالي والأداء المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة للرئيسة الثالثة: لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التجنب الضريبي والأداء المالي لدى المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

<u>الفرضية الرئيسة الرابعة:</u> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات (حجم الشركة، الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبعًا لاختلاف البلد (فلسطين، الاردن).

1 . 7 حدود الدراسة:

تحددت نتائج الدراسة وفق الحدود الآتية:

الحدود المكانية: تم اجراء الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان باستثناء قطاع البنوك.

الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية 2021 – 2022.

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي.

1 . 8 نموذج الدراسة:

تم تصميم الدراسة وفق النموذج المرفق في الشكل (1.1)، اذ تكونت من المتغيرات المستقلة المتمثلة بحجم الشركة ونوع نشاطها، والمتغيرات التابعة المتمثلة بالرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي.

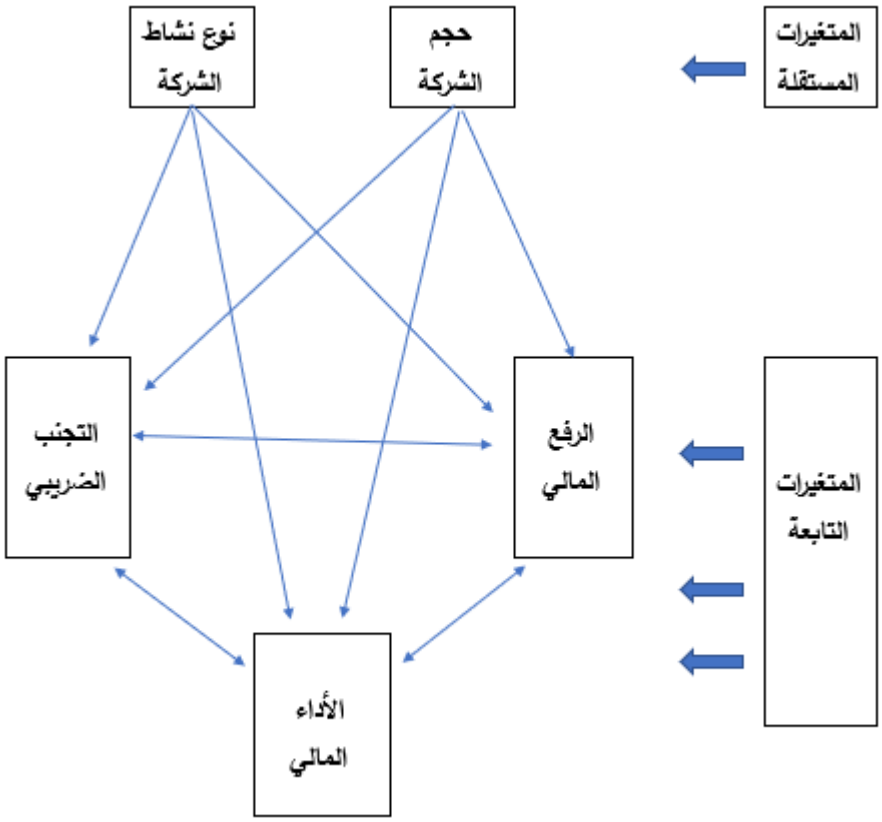

الشكل (1.1): نموذج تصميم الدراسة من إعداد الباحث.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يستعرض هذا الفصل الاطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بحجم الشركة ونوع نشاطها والرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي للشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان كما يتطرق لعرض العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومن ثم التعليق على الدراسات السابقة ومدى التشابه والاختلاف بينه الدراسة الحالية والدراسات السابقة ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

2. 1 أولاً: الإطار النظري.

2. 1. 1 الرفع المالي

يشير مصطلح "الرفع" في مجال الإدارة المالية استخدام التأثير المالي لتحقيق زيادة في العائد المتوقع وتحسين الأرباح (علي الدين، 2019). يُعرف إلى لعلي (2019) الرفع المالي على أنه درجة أو نسبة استخدام التمويل بالديون لتمويل جزء من أصول الشركة، وهو أحد المؤشرات الرئيسية التي تُستخدم لتقييم مدى كفاءة السياسة التمويلية التي تتبعها إدارة الشركات. والهدف من الرفع المالي هو الاعتماد على المؤسسات المالية والبنوك لتلبية احتياجات المنشأة المالية، وبالتالي، يترتب على ذلك تحمل التكاليف الثابتة للشركة في شكل فوائد مدينة أو مدفوعة. على الجانب الآخر، إذا قررت الشركة استخدام تمويل خاص لتلبية احتياجاتها، ستكون التكاليف الثابتة مرتبطة بأرباح الأسهم الممتازة التي ستدفع لحاملي الأسهم الممتازة، يعود ذلك إلى أن الأسهم الممتازة تضمن أرباحا ثابتة ومحددة مقدمًا (العطار، 2001).

تشير الرافعة المالية إلى توظيف الأموال مقابل تكلفة تمويل ثابتة على أساس تحقيق عائد مرتفع لأصحاب الأسهم العادية (فارس، 2016). بينما يعرفها، وتعرف الرافعة الماية بأنها نسبة الزيادة في الأرباح نتيجة استخدام أموال الغَير أي الاعتماد على الاقتراض من أجل التمويل المالي لاحتياجات الموسسة (مسعودي،

2017). وعرف ال شيب (2010) الرافع المالي أنه استعمال الشركة أموال الملاك ؛ لكي تعمل على سداد التزاماتها من الأموال بتكاليف ثابته.

يتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم الرفع المالي يشمل قياس إجمالي الالتزامات (الطويلة والقصيرة الأجل) إلى إجمالي الأصول. ومع ذلك، يُلاحظ أن بعض الأفراد اقتصروا مفهوم الرفع المالي على تأثير الديون أو الالتزامات الطويلة الأجل فقط. في هذا السياق، يشير كل من فتوح وآيفازين (Aivazian, Ge& Qiu, 2003; Fattauh,2005) إلى وجود نموذجين للرافعة المالية: الأول يستند إلى قياس إجمالي الالتزامات المالية مقابل إجمالي الأصول، بينما يتناول النموذج الثاني الالتزامات الطويلة الأجل فقط، مستثنيًا الديون القصيرة الأجل.

الرفع المالي الكلي:

هي مفهوم محاسبي يستخدم لقياس مدى اعتماد الشركة على الديون لتمويل أنشطتها، ويمكن تحديد مستوى الرافعة المالية باستخدام معادلة تظهر النسبة بين الديون وحقوق المساهمين. يُعتبر فهم الرافعة المالية أمرًا حيويًا في تحليل هيكل رأس المال للشركة، فإذا كانت الرافعة المالية مرتفعة، فإن ذلك يُشير إلى أن الشركة تعتمد بشكل كبير على الاقتراض لتمويل نشاطها، مما يزيد من المخاطر المالية في حالة تدهور الأداء التشغيلي. وبالمقابل، إذا كانت الرافعة المالية منخفضة، يعني ذلك أن الشركة تعتمد أكثر على حقوق المساهمين (Gitman, 2003).

قياس درجة الرفع المالي

يظهر أن الرفع المالي يتأثر بتغيرات معينة في صافي ربح العمليات، يعتمد الرفع المالي على وجود التكاليف المالية الثابتة مثل فوائد القروض وتوزيعات الأرباح الممتازة. عند ثبات العوامل الأخرى، يزيد مستوى الرفع المالي بزيادة التكاليف المالية الثابتة، مما يعني أن تغييرًا في صافي ربح العمليات يترتب عليه تغيير أكبر في صافي الربح بعد الضريبة، أي الربح المتاح للملاك (هندي، 1997).

يتأثر الرفع المالي بطريقة تمويل المنشأة، حيث يزداد مستوى الرفع المالي مع زيادة اعتماد المنشأة على مصادر التمويل الخارجية. يكون الرفع المالي فعّالًا إذا نجحت المنشأة في استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يفوق تكلفة الأموال المقترضة. وفي حالة عدم نجاح الاستثمار، يتعرض الممولون للمخاطر والخسائر. الرفع المشترك، المعروف أيضًا بالرفع الكلي، يتضمن الرفع التشغيلي والرفع المالي. بناء على دراسة سويلم (1997) يمكن حساب درجة الرفع المشترك باستخدام المعادلة التاليه :

درجة الرفع التشغيلي = درجة الرفع المالي X درجة الرفع المشترك

او من المعادلة:

درجة الرفع التشغيلي =هامش المساهمة (اجمالي الربح) ÷ صافي الربح التشغيلي قبل الضريبة

تعد القرارات المتعلقة بالرفع المالي حسب هندي (1997)، وبسيوني (2017) من أكثر القرارات التمويلية التي يتوقف على مدى سلامتها ودقتها درجه النجاح أو فشل الشركة في تحقيق أهدافها، فعلى الرغم مما تنطوي عليه قرارات اختيار هيكل رأس المال من صعوبة وتعقيد والتي ترتبط بمدى وجود هيكل رأس مالي مثالي تنخفض عنده تكلفه رأس المال إلى حدها الأدنى، وتتزايد عنده القيمة السوقية للشركة إلى حدها الاقصى، ويمكن القول بشكل عام أن هيكل رأس المال الذي يشتمل على قروض يؤثر على ثروة الملاك، وأن هذا التأثير يكون متوقعًا حدوثه نتيجة تأثير الاقتراض على عاملين جوهريين يتحدد في ضوئهما بشكل أساسي العائد المتاح للملاك وهما:

العامل الأول: يتعلق بصافي التدفقات النقدية حيث يتولد عن تحمل الشركة لفوائد الاقتراض تحقيق وفورات ضريبيه تؤدي إلى زياده صافي التدفقات النقدية المتاحة ومن ثم زياده قيمته السوقية مما يؤدي إلى تعظيم العائد المتاح للملاك.

العامل الثاني: يتعلق بتكلفه راس المال **(Cost of Capital)** كلما كانت تكلفه الاقتراض أقل من تكلفه العناصر الأخرى التي يتكون منها هيكل رأس المال كلما أدى زيادة الاعتماد على الاقتراض في التمويل إلى تخفيض تكلفة رأس المال وتنبع أهميه تكلفه راس المال من أنها تستخدم كمعدل خصم للتدفقات نقدية

المستقبلية المتوقعة ومن ثم فإن انخفاض تكلفه رأس المال يسهم في زيادة القيمة السوقية للشركة التي هي ذاتها القيمة الحالية لتدفقاتها النقدية المستقبلية مما يؤدي إلى تعظيم العائد المتاح للملاك.

وفي ضوء ما سبق يتبين أن استخدام الرفع المالية في تمويل أصول الشركة قد يكون له آثار ايجابيه لتحقيق وفورات ضريبية تؤدي إلى تخفيض معدل الضريبة بالإضافة إلى تعظيم قيمه الشركة وثروة الملاك على الرغم من المخاطر التي تتعرض لها الشركة نتيجة الاعتماد على هذا النوع من التمويل.

إيجابيات وسلبيات الرفع المالي:-

يرى مرسلي (2017) ايجابيات الرفع المالي تتمثل بما يلي:

1. يعزز العائد الذي من الممكن لحملة الأسهم العاديه الحصول عليه.
2. يسعى لتحقيق فوائد تقليص الأعباء الضريبية، حيث يتم خصم الفوائد الثابتة المدفوعة على القروض من الدخل الخاضع للضرائب.
3. يرتبط الرفع المالي بشكل وثيق بتنويع مصادر تمويل الشركة سواء كانت من الداخل أو الخارج.
4. يساهم في تنبؤ المخاطر المالية التي ممكن ان تتعرض لها الشركة.
5. اقتراض الأموال ذات قوة شرائية عالية في حالة التضخم والعمل على إعادتها بقوة شرائية أقل.

ويضيف عليوي (2019) إلى ايجابيات الرفع المالي أنه:

1. يقيس تغير عائد السهم الواحد نسبة التغير في أرباح التشغيل الصافية المتأتية من تغير في نسبة الأرباح التشغيلية قبل الفوائد والضرائب.
2. يتيح السماح بزيادة العوائد المتوقعة للمستثمر بشكل أكبر مما كان متاحًا في حال نجاح الاستثمار. ومع ذلك، في المقابل، يتزايد حجم الخسائر المتوقعة في حالة عدم تحقيق الاستثمار لأية عائدات.
3. تحسين الربحية يتم عن طريق الاقتراض بكمية منخفضة نسبياً وثابتة، واستخدام الأموال بشكل مثلى لتمويل عمليات الشركة، مما يسهم في تحقيق عوائد تفوق تكلفة التمويل المتوقعة.

وحسب صدقي (2016) فإن هناك بعض العيوب التي يسببها الرفع المالي منها:

1. تواجه الشركة مخاطر مالية عندما تكون تكلفة الاقتراض أعلى من العائد على الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض عوائد حقوق المساهمين.
2. تفرض القيود على الشركة عندما يؤدي الرفع المالي إلى تدخل المقرضين في إدارتها لضمان استعادة أموالهم.
3. يجب على الشركة توفير السيولة اللازمة لسداد القروض عند موعد استحقاقها لتفادي المشكلات المترتبة عن التأخير في السداد.
4. يمكن أن يؤدي التأخر في سداد التزامات مالية إلى تدمير سمعة الشركة، مما يقلل من فرص الحصول على قروض في المستقبل وفي حال التأخر في الوفاء يؤدي الى عدم قدرة الشركة على الاقتراض.
5. احتمال السيطرة على المنشأة في حال تدخل الدائنين يتعلق بإمكانية تأثير تدخل الدائنين على السيطرة الكاملة أو الجزئية على المنشأة.

نسب الرفع المالي:

تعتبر نسب الرفع المالي أحد الأدوات المستخدمة في تقييم الوضع المالي للشركة، حيث تقيس مدى اعتمادها على مصادر التمويل سواء كانت داخلية أو خارجية، وتلعب هذه النسب أيضًا دورًا في تقدير مدى مديونية الشركة وتقييم مستوى المخاطر المالية التي تواجهها (الخموسي وأحمد، 2016):

1. نسبة الرفع المالي :

تُعتبر هذه النسبة مؤشراً على قدرة الشركة على تمويل أصولها من مصادر خارجية، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة إلى مدى التزام الشركة وقدرتها على تحمل الديون، وعلى الجانب الآخر، إذا انخفضت هذه النسبة، فإن ذلك يُعتبر مؤشراً إيجابياً على قدرة الشركة على تمويل استثماراتها وتلبية التزاماتها ويتم حسابها كما يلي: بقسمة اجمالي الديون على اجمالي الموجودات (مطر، 2017).

2. نسبة الديون طويلة الاجل إلى مجموع الموجودات:

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد الشركة على الديون طويلة الأجل في تمويل أصولها، ويتم حسابها كما يلي : نسبة الديون طويلة الاجل / اجمالي الموجودات (سمية، 2017).

3. نسبة الديون طويلة الاجل إلى حقوق الملكية

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تغطية الفوائد المستحقة على القروض طويلة الأجل التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية، ويتم حسابها كما يلي: نسبة الديون طويلة الاجل / حقوق الملكية (ملحم، 2019).

4. نسبة الديون إلى الأموال الخاصة:

تشير هذه النسبة إلى قدرة أموال الشركة على تغطية الفوائد المستحقة على القروض سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، ويتم حسابها كما يلي: الديون إلى حقوق الملكية (صدقي، 2017). وعندما تنخفض هذه النسبة، فإن ذلك يعتبر مؤشراً إيجابياً يدل على قدرة حقوق الملكية الممثلة برأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة على تغطية الديون.

مخاطر الرفع المالي :

يرى أبو شمالة والفار وبدير (2018) أن المخاطر المالية المترتبة على الرفع المالي تتمثل بما يلي:

1. تقلب وتذبذب قيمة أرباح الشركة نتيجة لاعتمادها على مصادر تمويل ذات تكلفة ثابتة، وعدم قدرتها على سداد الديون وفوائدها في تواريخ الاستحقاق، وبمعزل عن قدرتها على تحملها، فكلما زادت نسبة الديون في هيكل التمويل للشركة، زادت درجة المخاطر المتعلقة بها.
2. مخاطر يتعرض لها حمل الأسهم العاديه نتيجة اعتماد الشركه علىلقروض قصيرة الأجل كجزء من هيكل تمويلها، مما يؤدي إلى تفوق قيمة الخصوميات المتداولة على قيمة الأصول المتداولة، وهذا يجعل الشركة عرضة لمخاطر فيما يتعلق بسداد القروض في تواريخ استحقاقها.

الرفع التشغيلي:

يعتبر الرفع التشغيلي من الادوات المستخدمة في المجال المالي وادارة الشركات للاشارة إلى القدرة التي تمتلكيا الشركة على تحقيق زيادة في الارباح بنسبة أكبر من زيادة التكاليف الثابتة التي تتحملميا، اذ يتعمق الرفع التشغيمي بالتأثير الذي يمكن أن يحدثه التغير في حجم الانتاج أو المبيعات على الارباح الصافية للشركة، فعندما تعتمد الشركة بشكل كبير على التكاليف الثابتة، فإنها تتمتع برفع تشغيلي مرتفع وذلك لأن أي زيادة في حجم الانتاج أو المبيعات ستؤدي إلى زيادة الايرادات بشكل أكبر من زيادة التكاليف الثابتة، مما يؤدي إلى زيادة الارباح الصافية، وعلى العكس من ذلك فإذا كانت الشركة تعتمد بشكل كبير على التكاليف المتغيرة، فإنها تكون لديها رفع تشغيلمي منخفض(حسن، 2023). ويعرف مطر (2017) الرفع التشغيلي في دراسة هو عباره عن مفهوم ومقياس يعبر عن حدوث تغيرات نسبية في الأرباح التشغيلية (الأرباح قبل الفوائد والضرائب) نتيجة التغير في المبيعات، مما يؤدي إما إلى الوصول إلى نقطة التعادل أو تجاوزها. يعبر هذا المفهوم عن مدى حساسية الأرباح التشغيلية للتغير في المبيعات، وتعتبر شركات الطيران من الأمثلة الرئيسية على فكرة الرفع التشغيلي. يتميز قطاع الطيران بتكاليف ثابتة إلى حد كبير، حيث لا تتغير التكاليف المتغيرة إلا بمقدار تكاليف إضافية مثل تكاليف الوقود للركاب، ونتيجة لذلك، فإن أرباح التشغيل لدى شركات الطيران ترتفع بسرعة بمجرد تجاوز نقطة التعادل عند زيادة عدد الركاب (أي زيادة في المبيعات)، ويحدث العكس تمامًا تحت مستوى التعادل، حيث تتراجع الأرباح التشغيلية.

وحسب الشهراني (2020) فإن الرفع التشغيلي للمبيعات يحدث عندما يكون للمبيعات تأثيرًا كبيرًا على الأرباح التشغيلية للشركة، يبدأ هذا التأثير بقيم سلبية وصغيرة، ثم يتحول إلى قيم غير محددة عندما تكون المبيعات تساوي التكاليف، بعد ذلك، تأخذ القيمة قيمًا موجبة وتنخفض تدريجيًا مع زيادة المبيعات بعد نقطة التعادل.

استخدامات الرفع التشغيلي:

وتحدد سميه (2017) بعض استخدامات الرفع التشغيلي بالآتي:

1. إحدى الطرق التي تستخدمها الشركة لتحقيق أقصى قدر من الربح الصافي قبل الضرائب والفوائد هي زيادة الاعتماد على التكاليف الثابتة عند حساب تكاليف الإنتاج بدلاً من التكاليف المتغيرة، هذا الإجراء يساهم في زيادة حجم المبيعات حتى تصل إلى نقطة التعادل التي تتأثر بزيادة التكاليف الثابتة.

2. ان الرفع التشغيلي يكون مفيدا إذا كانت الشركة تنتج وتبيع عدداً من الوحدات يفوق كمية التعادل، بينما، في الحالة المقابلة، إذا كانت تنتج وتبيع كميات أقل من كمية التعادل، فإن الرفع التشغيلي يكون غير مفيداً.

2. 1. 2 التجنب الضريبي

يشير مصطلح التجنب الضريبي إلى استخدام الطرق والإستراتيجيات المشروعة لتقليل دفع الضرائب دون انتهاك القوانين الضريبية. يتضمن التجنب الضريبي استغلال الفجوات القانونية والإعفاءات الضريبية المتاحة لتقليل الضرائب المستحقة على الدخل أو المكاسب المالية (القاضي، 2014)، ويختلف التجنب الضريبي عن التهرب الضريبي، حيث أن التهرب يعتبر غير قانوني ويتضمن تقديم معلومات غير صحيحة للسلطات الضريبية لتجنب دفع الضرائب المستحقة، أي انه بمعنى اخر يعتبر تخفيض متعمد للعبء الضريبة الفعلي على الربح المحاسبي (خميس، 2018)، ويعرف أيضا بانه اللجوء لعمليات الاحتيال والغش للتخلص من الضريبة المستحقة او تقليلها حيث يقومو الافراد او المنشات بذلك عن طريق الإفصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء المستحق ضريبياً (الغانمي، 2014). وحدد كل احمد والعامري (2018) بعض الاختلافات بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي حيث أشار هنا بأن التجنب الضريبي هو عباره عن تخطيط ضريبي يقصد به تخفيض الضريبة المستحقة للحد الأدنى من خلال الاستفادة من ما تمنحه القوانين الضريبية حيث يتم ذلك من خلال الاختيار بين الأساليب والطرق المحاسبيه التي لا تتعارض مع القوانين الضريبية كما هي الاختلافات التي يوضحها الشواربي (2012) في الجدول (2. 1) .

الجدول (2. 1): الاختلافات بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي

التجنب الضريبي	التهرب الضريبي
يستخدم ما يسمح به القانون لدفع ضرائب أقل أولا يدفع ضرائب.	يرتب الممول أوضاعه وشؤونه بشكل احتيالي لتخفيض الضريبة أو عدم دفعها
سلوك لا يجرمه القانون	سلوك يجرمه القانون
الدافع تحسين ظروف منشأته أو نشاطه	الدافع للاستفادة من القوانين الضريبية
عدم الافصاح عن كل بيانات الممول ومعاملاته إلى الادارة الضريبية نتيجة الاخفاء العمدي.	الافصاح عن كل بيانات الممول ومعاملاته إلى إدارة الضريبة
يبين الممول حقيقة المعاملة وفق ما يمليه القانون وبطريقة تجعل معاملتها الضريبية مختلفة عما يقصده المشرع	يقوم الممول بطمس أو تشويه طبيعة المعاملة وحقيقتها

ويوضح الشواربي (2012) في دراسته ان التخطيط الضريبي يقترب من معنى التجنب الضريبي، مما يجعل الكثيرون يخلطون بينهما، ولكن يمكن الاعتبار ان التخطيط الضريبي هو الوسيلة والتجنب هو أحد أهدافه كما يتبين من الجدول (2. 2).

الجدول (2. 2): أوجه الشبه بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي

التجنب الضريبي	التهرب الضريبي
يعتبر ميزه يحصل عليها الممول تؤدي إلى اعفائه من الالتزام الضريبي او تخفيضه دون ان يعد متهربا	الاجراءات والخطط التي يتبعها الممول لتنظيم شؤون نشاطه بما يمكنه من التعامل مع التشريعات الضريبية بأقل عبء ضريبي ممكن
يؤدي إلى تخفيض قيمة الضريبة المستحقة أو عدم استحقاقها	يؤدي إلى تخفيض قيمة الضريبة المستحقة أو عدم استحقاقها
يقتصر عل بعض المعاملات دون البعض الاخر ويتعامل مع تشريع ضريبي دون غيره	ينظم أوضاع الممول عل المدى البعيد ومن خلال استراتيجيات بعيدة المدى تهدف إلى تحقيق مزايا غير عادية أو تجنب الضريبة
يمثل استغلال للمنطقة التي يهدف المشرع إلى تغطيتها ولكنه لم يتمكن من ذلك لسبب أو لاخر	يوجه المنشأه للاستثمار في مجالات مفضلة ضريبيا بالرغم من انخفاض عائدها أو ارتفاع معدلات الخطر فيها
يدل على عدم وجود حياد ضريبي لان الممول يتخذ قراره بناء على ما يقدمه له التشريع الضريبب من مزايا	يؤدي لتخفيض الايرادات العامة التي لا تدفعها المنشأة بسبب التوفير الذي تحقق من تجنب الضريبة بسبب هذا التخطيط

وعرف كل من راين ورايبون (Payne & Raiborn, 2018) التجنب الضريبي المقبول بانه ممارسات قانونيه واخلاقيه تهدف إلى تخفيض المدفوعات الضريبية من خلال الاستفاده من المزايا الضريبية القانونيه المقرره مع الإفصاح الكافي والصادق عن الموقف الضريبي، بينما التجنب الضريبي الانتهازي –التعسفي– هو ممارسات قانونيه وغير اخلاقيه تهدف إلى تخفيض المدفوعات الضريبية من خلال الاستفاده من الثغرات القانونيه والتفسيرات الملتويه لنصوص القانون وعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنميه (OECD) بانه عباره عن قيام الممول بترتيب اموره بما يمكنه من تخفيض الضريبه بصوره تتفق مع القانون ولكنها تتعارض

مع قصد المشرع وفي ضوء التعريفات السابقه للتجنب الضريبي يعرف بانه عباره عن الممارسات والأساليب التي يقوم به الممول لتخفيض العبء الضريبي إلى اقل قدر ممكن، وذلك اما عن طريق الاستفاده من المزايا التي منحها له القانون الضريبي وبما يتوافق مع روح القانون ومقصد المشرع الضريبي وهذا ما يطلق عليه "التجنب الضريبي المقبول " او عن طريق استغلال الثغرات والمناطق الرماديه بالقانون والخروج عن روح القانون ومقصد المشرع الضريبي والاقتراب من التهرب الضريبي وهو ما يطلق عليه "التجنب الضريبي التعسفي "

مفاهيم ذات علاقه بالتجنب الضريبي :

هناك مصطلحان يتم الخلط بينهما وبين التجنب الضريبي :التخطيط الضريبي والتهرب الضريبي، وفيما يلي عرض لهذين المصطلحين والتفرقه بينهما وبين التجنب الضريبي:

التخطيط الضريبي (Tax Planning) :

يقصد بالتخطيط وضع الخطط وتحديد الوسائل التي تستخدم لتخفيض الالتزامات الضريبية على المدى طويل الاجل، حيث يقوم الممول بمجموعه من الاجراءات والسياسات لتنظيم شئونه بما يمكنه من التعامل مع القوانين والتشريعات الضريبية لتخفيض العبء الضريبي إلى اقل قدر ممكن وتكون محصلة تلك الاجراءات والسياسات اما تجنب ضريبي مقبول او تجنب ضريبي تعسفي او تهرب ضريبي (عيسى، 2015؛ شاهين، 2017).

يلاحظ مما سبق أن مفهوم التخطيط الضريبي يقترب كثيرا من مفهوم التجنب الضريبي، ولكن يمكن القول:

– ان التخطيط الضريبي هو الوسيله، والتجنب الضريبي هو احد اهدافه، حيث ان محصلة التخطيط الضريبي اما تجنب ضريبي او تهرب ضريبي وبالتالي فالتخطيط الضريبي اشمل واعم من التجنب الضريبي.

– في التخطيط الضريبي يتم تنظيم اوضاع الممول الضريبية على المدى طويل الاجل بينما يقتصر التجنب الضريبي على تحقيق وفورات ضريبيه نقديه في المدى القصير.

الدوافع والعوامل المحفزه على ممارسة التجنب الضريبي :-

ان الضريبة تمثل اقتطاع للشركه من ايرادها فتلجا الشركات للتجنب الضريبي لتخفيض المدفوعات الضريبية إلى اقل قدر ممكن وبالتالي يساعد هذا علىما يلي:

- زيادة التدفقات النقديه للشركه مما يوفر فرصا لزيادة الاستثمار وبالتالي العوائد، مما يعمل على تعظيم قيمة الشركه.
- اتاحة المزيد من التوزيعات النقديه، مما ينعكس على أرباح الشركه وعوائد الأسهم ويعود بالنفع على حملة الأسهم والإدارة والعاملين بالشركه.
- اسخدام هذه التدفقات في تحسن الوضع المالي للشركه في الاجل القصير وتسديد الالتزامات العاجله.
- تقوية مركز الشركه المالي وتعظيم ربحيتها مما يجعل أسهمها اكثر جاذبيه.
- اتاحة الفرصة للمدراء لإظهار كفائتهم في الاداره وتحقيق الاستقرار المالي للشركه، وبالتالي الحصول على الدعم اللازم للاستمرار في الاداره، وكذلك تعظيم الحوافز والمكافئات مقابل ادارتهم الفعاله (Hansen, 2015).

الآثار المترتبه على ممارسة التجنب الضريبي.

يترتب على ممارسة التجنب الضريبي العديد من الاثار والتي تنعكس على كل من : الشركات الممارسة للتجنب الضريبي من جهة، وعلى المجتمع بشكل عام من جهه أخرى، ويتضح ذلك على النحو التالي:

بالنسبة للشركات الممارسة له:

يترتب على ممارسة الشركات للتجنب الضريبي العديد من الاثار الايجابيه والسلبيه، وتتمثل الاثار الايجابيه في تحقيق تلك الشركات لوفورات نقديه نتيجة لتخفيض وتدنية المدفوعات الضريبية وبالتالي تعظيم صافي الدخل بعد الضريبه وهو ما ينعكس على أرباح وعوائد الأسهم ويعود بالنفع على حملة الأسهم والاداره والعاملين ويدعم نجاح العمليه التشغيليه ويعمل ذلك على تعظيم قيمة الشركه. اما الآثار السلبيه فتتمثل في التكاليف والمخاطر التي قد تتحملها الشركات نتيجة ممارسة التجنب الضريبي مثل: الاتعاب المدفوعه للمحاسبين و المحاميين لمساعدة الشركات في ممارسة التجنب الضريبي، التاثير

على اتجاه المستثمر وانخفاض الحصص السوقيه للشركه وذلك من خلال اكتشاف المجتمع لممارسة الشركه للتجنب الضريبي، واحتمال انخفاض سعر السهم كرد فعل لاكتشاف ممارسة الشركات للتجنب الضريبي التعسفي (حسن، 2018).

أما بالنسبة للمجتمع:

هناك بعض الآثار السلبية للتجنب الضريبي على المجتمع منها التأثير على أهم ركن من النظام الضريبي وهو العدالة الضريبية نتيجة لقيام مجموعه من الممولين بتخفيض أعبائهم الضريبية بينما يوجد ممولين آخرين ملتزمين بهذه الأعباء، يؤدي التجنب الضريبي إلى تقليل الإيرادات الضريبية مما قد يؤثر على الموازنة العامة للدولة (حسن، 2018).

آليات وأساليب التجنب الضريبي :

- الاستثمار في النماذج الضريبية المفيدة: يمكن للأفراد والشركات تنظيم هياكلهم المالية وفقًا للنماذج الضريبية التي توفّر إعفاءات أو تخفيضات ضريبية.
- الاستثمار في المناطق ذات الامتياز الضريبي: تقديم تسهيلات ضريبية للشركات أو الأفراد الذين يستثمرون في المناطق التي تُعتبر مناطق اقتصادية محددة.
- تحويل الأموال أو الأصول إلى صيغة قانونية تخفِّف الضرائب: مثل التحويل إلى شركات تابعة في دول تفضلها من الناحية الضريبية.
- الاستفادة من الاستثمارات العقارية أو المنافع الضريبية الأخرى: مثل الاستثمار في العقارات والاستفادة من الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية المرتبطة بها.
- تقديم التبرعات أو الأعمال الخيرية: يمكن أن يكون التبرع للجمعيات الخيرية أو دعم المشاريع الاجتماعية وسيلة للحصول على امتيازات ضريبية.

النظريات التي فسرت السلوكيات المستخدمة في التجنب الضريبي

هناك العديد من النظريات التي تستكشف وتحاول تفسير السلوكيات والأساليب المستخدمة في التجنب الضريبي، ومنها:

1. **نظرية الاقتصاد السلوكي:** تقترح أن الأفراد والشركات يسعون دائمًا لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من مواردهم، ويتجنبون الدفعات الزائدة من الضرائب بطرق قانونية.

2. نظرية تكاليف الوكالة (Agency Costs Theory): تشير إلى أن هناك تفاوتًا بين أصحاب المصلحة والوكلاء (الأشخاص المسؤولين عن إدارة الأموال)، مما يؤدي إلى استخدام الوكلاء لأساليب التجنب الضريبي للحفاظ على الأموال أو الاستفادة الشخصية على حساب أصحاب المصلحة.

3. نظرية الاقتصاد السلوكي للشركات: تركز على سلوك الشركات في تحقيق أقصى قيمة للمساهمين، وغالبًا ما تلجأ الشركات إلى استخدام التجنب الضريبي كجزء من استراتيجيتها المالية لزيادة الأرباح وتقليل الضرائب المدفوعة.

4. نظرية التعرض للضريبة (Tax Vulnerability Theory): تقترح أن الأشخاص الذين يتمتعون بدخل أعلى أو ثروة كبيرة يمكن أن يكونوا أكثر عرضة لممارسة التجنب الضريبي، حيث يكون لديهم مزيد من الإمكانيات والموارد لتبني استراتيجيات تجنب الضرائب.

5. نظرية العدالة الضريبية (Tax Justice Theory): تؤكد على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تأمين نظام ضريبي يضمن المساواة وتقاسم العبء الضريبي بشكل عادل دون تجنب ضريبي.

وتساهم هذه النظريات في فهم دوافع وسلوكيات الأفراد والشركات في استخدام استراتيجيات التجنب الضريبي وتوفير رؤى حول كيفية تصميم السياسات الضريبية والتشريعات لتقليل هذا النوع من السلوك المالي.

2. 1. 3 الأداء المالي

مفهوم الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (خطيب، 2010).

ويعرف دادن (2007) الأداء المالي بمدى تحقيق القدرة الايرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من هذه الأنشطة من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقًا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي، أو ظاهرة الإفلاس، بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على تصدي المخاطر والصعاب المالية.

ويُعَرَّفُ الأداء المالي بأنه: الناتج النهائي لسياسات وعمليات المُنشأة من الناحية النقدية، والذي لا بد من قياسه بطؤائق وأدوات مختلفة لمعرفة ما إذا كان الأداء يسير ضمن الاتجاه المخطط (العلي وآخرون، 2017)، كما يُعَرَّفُ بأنه تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء (قبلي، 2017).

ونخلص مما سبق إلى أن الأداء المالي: هو الناتج النهائي لسياسات وعمليات المُنشأة من الناحية النقدية، وأنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع الأصول، المطلوبات، حقوق المساهمين، النشاط التشغيلي للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر وتحديد مدى قوة المركز المالي للمشروع؛ بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.

أهمية الأداء المالي:

تتجلى أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات المالية في الشركة، ويساعد تحليل الأداء المالي في تحديد جوانب القوة والضعف في الشركة، وذلك لاتخاذ قرارات مالية مدروسة تخدم مصالح المستخدمين (نوفل، 2002).

أهمية الأداء المالي تتجلى أيضًا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات، وفحص سلوكها، ومراقبة أوضاعها، وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها. ويهدف ذلك إلى توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات والأسباب واقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة. كما يهدف إلى ترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقًا لأهدافها العامة والمصلحة العامة، يسهم ذلك في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء الشركات وتعزيز قدرتها على المنافسة.

ويرى ووترز (2002) أن أداء الشركة يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:-

- يستطيع المستثمر متابعة وفهم نشاط الشركة وطبيعته، وأن يكون على اطلاع دائم بالظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة، كما يمكنه تقدير تأثير أدوات الأداء المالي مثل الربحية والسيولة والنشاط والمديونية على أداء الشركة.

- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة، وتفسير البيانات المالية، وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرارات المالية المناسبة لوضع الشركات.

بشكل عام، يمكن تحديد أهمية الأداء المالي من خلال الجوانب التالية:

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.
- تقييم طور حجم الشركه.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات لتحليل الأداء المالي، حيث يهدف تقييم الربحية والسيولة إلى تعظيم قيمة الشركة وتحسين قدرتها على سداد التزاماتها، وتقييم النشاط يساعد على فهم كيفية توزيع واستثمار الموارد المالية.

أهداف الأداء المالي:

يتمثل الهدف الأول للأداء المالي للمنشأة في معرفة الأداء المالي الفعلي للمنشأة مقارنة بالمخطط المحدد، وإجراء التعديلات إذا لزم الأمر، ويمكن للأداء المالي تحقيق أهداف مهمة للمستثمرين، (الخطيب، 2010). يتيح الأداء المالي للمستثمر متابعة ومعرفة نشاط المنشأة، ويساعد في متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير تأثير أدوات التحليل المالي مثل الربحية، والسيولة، والنشاط، والمديونية، وتوزيعات الأرباح على سعر السهم. ويُسهل على المستثمر إجراء عملية التحليل والمقارنة، وتفسير القوائم المالية، وفهم التفاعل بينها؛ لاتخاذ القرار المالي المناسب لوضع المنشآت.

العوامل المؤثرة على الأداء المالي :

1. الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، حيث يُحدد فيه أساليب التواصل والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي وعدد المستويات الإدارية فيها، وكذلك التمايز الأفقي الذي يشير إلى عدد المهام التي نشأت نتيجة تقسيم العمل وانتشارها في أعمال الشركة وعدد الفروع والموظفين فيها (ملكاوي وسالم ،2004).

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال مساعدته في تنفيذ الخطط بنجاح، حيث يتم ذلك من خلال تحديد الأعمال والنشاطات التي يجب القيام بها وتخصيص الموارد بشكل فعال، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات ومساعدتهم في اتخاذ القرارات بشكل أكثر فعالية (الخطيب، 2010).

2. المناخ التنظيمي:

يعني وضوح التنظيم فهم الموظفين لمهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها، مع ربطها بالأداء، أما اتخاذ القرارات فيتضمن أخذ القرارات بشكل مستنير وتقييم المعلومات المتاحة بشكل كافٍ، وأسلوب الإدارة يشجع على الاستقلالية والمبادرة من قبل الموظفين، بينما يشمل توجيه الأداء على التأكد من أداء العاملين وتحقيق مستويات عالية من الأداء. يتضمن المناخ التنظيمي سلامة الأداء الإيجابي من خلال تقديم صورة واضحة للأداء وفهم مدى انطباق الإداريين على معايير الأداء في تصرفاتهم المالية (الموسوي، 2012) .

3. التكنولوجيا

تكنولوجيا الإنتاج في الشركات هي مجموعة الأساليب والمهارات التي تستخدمها لتحقيق الأهداف المطلوبة وربط الموارد بالاحتياجات، تتنوع التكنولوجيا بين تقنيات الإنتاج حسب الطلب وتقنيات الإنتاج المستمر وتقنيات الإنتاج بالدفعات الكبيرة، ويتوجب على الشركات اختيار التكنولوجيا المناسبة لنشاطها وأهدافها، حيث تعتبر التكنولوجيا من أهم التحديات التي تواجه الشركات، وتتطلب منها التكيف والتطوير لتحسين الأداء وتعزيز التنافسية وتقليل التكاليف والمخاطر وزيادة الأرباح وحصة السوق (أحمد، 2017).

3. الحجم

يقصد بحجم الشركة تصنيفها إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، حيث يتم ذلك باستخدام مقاييس مختلفة مثل قيمة الأصول، أو الودائع، أو المبيعات، أو القيمة السوقية، ويُعتبر حجم الشركة من العوامل المؤثرة على أدائها المالي، حيث قد يكون للحجم تأثير سلبي على أداء الشركات، فزيادة حجم الشركة يزيد من تعقيد إدارتها ويقلل من فعاليتها، على الجانب الآخر، كلما زاد حجم الشركة، زاد عدد المالكين وتباين اهتماماتهم بالشركة، كما يقل سعر المعلومة الوحدة المقدمة في التقارير المالية بزيادة حجم الشركات، وقد قام الباحثون بالعديد من الدراسات حول العلاقة بين حجم الشركة وأدائها (khan ,2011)

تقييم الأداء المالي :

يسهم تقييم أداء المؤسسة في إعطاء تقدير قيمي لإدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة، وكذلك في تقييم كيفية استجابتها لاحتياجات أطرافها المختلفة، ويعتبر تقييم أداء المؤسسة قياسًا للنتائج المنتظرة، ويعرف أيضًا بأنه عملية الاستنتاج المستند إلى اتخاذ القرارات، ويهدف إلى فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة (شطيبي، 2011)، ومن هنا تنبع أهمية تقييم الأداء المالي الكبيرة (جمعه ،2000):

1. **لغرض محاية المؤسسة من خلال كشف نقاط القوة والضعف:** حيث يقدم أداة رئيسية لإجراء الرقابة في المؤسسة تساعد على كشف نقاط القوة والضعف، وذلك من خلال تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة وتوجيه استخدام الموارد المتاحة.
2. **تقديم درجة الأمان للمؤسسة:** يسمح بالكشف عن نقاط القوة والضعف بقياس حالة التقدم أو التأخر، مما يضمن بقاء المؤسسة في السوق التنافسية وتعتمد على الخطة التمويلية والاستثمارية.
3. **نمذجة مستقبل المؤسسة:** تعتمد على طرق التحليل واتخاذ القرارات المنهجية للمنظمات الرائدة في الأداء، مما يعزز استقرارها ونجاحها في المستقبل.
4. **تعزيز قيمة المؤسسة السوقية:** عن طريق تبني استراتيجيات الرقابة الداخلية التي تحسن الأداء الداخلي وتعكس إيجابيا على قيمتها خارجيا.
5. **عرض الخصائص النوعية:** اذ ان الأهداف الحقيقية للمنظمة تتمثل في الأهداف النوعية وليس فقط في الحجم والربح، حيث تتجلى هذه الأهداف في حالة الأداء الفعلي والمطلوب منها

مؤشرات الأداء المالي:

هناك العديد من النسب المالية التي يتم استخدامها في قياس الأداء من أهمها نسب الربحية، إذ تُعَدُّ نسب الربحية من المؤشرات التي يهتم بها حملة الأسهم بشكل ملحوظ؛ لكونها تقيس مدى قدرة المُنشأة على توليد الأرباح، باعتبار أنَّ الأرباح مصدرٌ لتوزيعات الأرباح، كما تدل على مدى كفاءة الإدارات في استخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل لتحقيق الأرباح (Gibson, 2008).

وأبرز هذه المؤشرات ما يأتي:

1 – العائد على الأصول:

وتعد هذه النسبة أداة لقياس أداء المُنشآت، وتمثل مؤشرًا أكثر شيوعًا يعبر عن مدى نجاح إدارة المُنشأة في الاستخدام الأمثل لأصولها من أجل توليد الأرباح، وتقاس وفق الصيغة الآتية :

العائد على الأصول = الربح / اجمالي الاصول

وكلما ازدادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المُنشأة في استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية، و يسمى هذا المُعدَّل بمُعدَّل العائد على الاستثمار لأنه يقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات(الجابري، 2013).

2 – **العائد على حقوق الملكية:**

تعد هذه النسبة أداة لقياس أداء المُنشأة حيث تمثل العائد الذي تحققه المُنشأة من كل مال يتم استثماره من قبل حملة الأسهم العادية، وتستخدم هذه النسبة لمعرفة العائد من الأموال المستثمرة من ملاك المشروع، وهذا هو الهدف الأساسي التي تسعى إليه الإدارة المالية، ويتم قياسها وفق الصيغة الآتية:

العائد على حقوق الملكية = الربح / اجمالي حقوق الملكية.

وكلما ازدادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المُنشأة في تعظيم عائد المُلاك، من خلال الاستخدام الكفؤ والفعال لأموالهم المستثمرة لتمويل الأصول التي تعود على المُنشأة بربحية أكثر(آل شبيب، 2009).

3 – عائد السهم العادي:

وتعد هذه النسبة أداة لقياس ربحية السهم العادي، حيث تمثل عائد السهم الواحد من استثمارات الشركة، ويقاس وفق الصيغة الآتية:

عائد السهم العادي = الربح/ عدد الأسهم

وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على كفاءة المُنشأة في تعظيم عائد السهم الواحد لكل مستثمر، من خلال استخدام قيمة السهم بشكل كفؤ وفعال في الاستثمارات المربحة (التميمي، 2010).

2. 2 ثانيًا: الدراسات السابقة.

تم استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة بشكل مدمج، إذ قام بدمج الدراسات التي تم من خلالها صياغة فرضيات الدراسة.

أجرى عكاشة (2023) دراسة هدفت إلى التحقق مما إذا كانت العلاقة بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي للشركات المساهمة المصرية تتأثر بمستوى الرافعة المالية. واختبرت الباحثة فرضيات الدراسة على عينة مكونة من (105) شركة مساهمة مصرية تنتمي إلى (14) قطاعًا اقتصاديًا مختلفًا، بإجمالي عدد ملاحظات قدرها (585) ملاحظة خلال الفترة ما بين 2015 إلى 2021، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المسار، وتم قياس المتغيرات على النحو التالي: التجنب الضريبي (المتغير التابع) من خلال مقياسين وهما معدل الضريبة الفعلي والفروق الضريبية الدفترية، وحجم الشركة (المتغير المستقل) باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، والرافعة المالية (المتغير الوسيط) من خلال قسمة إجمالي الالتزامات المتداولة وغير المتداولة على إجمالي أصول الشركة. وتوصلت الباحثة إلى: وجود علاقة موجبة ودالة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي. ووجود علاقة موجبة ودالة بين حجم الشركة والرافعة المالية. وكذلك وجود علاقة سالبة ودالة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي. وتتمثل نتيجة الدراسة الهامة فى وجود تأثير ذى دلالة للرافعة المالية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

أجرى أحمد (2023) دراسة هدفت لتحديد أثر كل من الرفع التشغيلي والرفع المالي على كل من الربحية مقاسة بهامش الربح ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق ملكية وعلى القيمة السوقية لأسهم الشركات الصناعية المدرجة في السوق المالية السعودية خلال الفترة (2017 – 2021)، اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع التشغيلي وبين معدل العائد على حقوق ملكية الشركات الصناعية المدرجة في السوق المالية السعودية. ووجود علاقة طردية جوهرية بين نسبة الرفع المالي وبين معدل العائد على حقوق ملكية الشركات الصناعية المدرجة في السوق المالية السعودية. وجود علاقة جوهرية بين نسبة الرفع المالي ومعدل العائد على أصول الشركات الصناعية المدرجة في السوق المالية السعودية.

أجرى العسيري (2022) دراسة هدفت إلى فحص تأثير الرافعة المالية على عائد توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة السعودية خلال الفترة (2010 – 2019)، باستخدام منهج وصفي تحليلي، تم اختيار

عينة من (51) شركة قامت بتوزيع أرباحها خلال الفترة المذكورة من بين (190) شركة مساهمة مدرجة في سوق المال السعودي، استندت الدراسة إلى البيانات المنشورة في التقارير المالية. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر دال إحصائياً للرافعة المالية وحجم الشركة وعمر الشركة على عائد توزيعات الأرباح، بينما وجدت علاقة ايجابية غير معنوية. كما أظهرت الدراسة عدم وجود أثر دال إحصائياً لمعدل دوران الأصول ونمو الشركة على عائد توزيعات الأرباح، ولكن وجدت علاقة سلبية غير معنوية. أوصت الدراسة بضرورة استخدام الشركات للأموال المقترضة التي تحقق عوائد تفوق تكلفة التمويل، لتحقيق تأثير ملموس للرافعة المالية على عائد توزيعات الأرباح. كما توصي بضرورة تحقيق توازن بين الرفع المالي وعائد توزيعات الأرباح عند اتخاذ قرارات الهيكل المالي، ودراسة متقدمة تأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل التضخم والحالة الاقتصادية لضمان أفضل النتائج لمتخذي القرار فيما يتعلق بخيارات التمويل والرافعة المالية التي تعزز عائد توزيعات الأرباح مع مراعاة العائد على الاستثمار في الشركات.

ودرست سنابل (2021) العلاقة بين الأداء الإداري والأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين وتم استبعاد شركة صناعية واحدة لعدم توفر كامل بياناتها. تم جمع البيانات من التقارير السنوية لـ (12) شركة صناعية مدرجة في بورصة فلسطين، وتم قياس متغير حجم الشركة بواسطة لوغاريتم (القيمة الدفترية لإجمالي الأصول)، وتم استخدام كل من الرافعة المالية ونسبة توزيع الأرباح كمتغيرات ضابطة. وجدت الدراسة أن حجم الشركة كان له تأثير معتدل سلبي ذو دلالة إحصائية على العلاقة بين الأداء الإداري والأداء المالي في الشركات الصناعية في فلسطين. كما وجدت الدراسة تأثيرًا سلبيًا كبيرًا للرافعة المالية على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وقد أوصت الدراسة الأبحاث المستقبلية لبحث بيانات إضافية للشركات الصناعية الأخرى مثل: الشركات الصناعية الأردنية وعمل دراسة مقارنة لنتائج أفضل، واستخدام متغيرات ضابطة أخرى مثل خصائص مجلس الإدارة لتحديد العوامل الأخرى التي تؤثر على الأداء المالي.

أجرى الباز (2021) دراسة هدفت للوقوف إلى محددات التجنب الضريبي بالبيئة المصرية متمثلة في أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية، إضافة لنظر في أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة،

ولتحقيق الهدف من البحث فقد قام الباحث بدراسة تطبيقية اعتمدت على مسح شامل لجميع الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري (ما عدا البنوك والخدمات المالية) خلال الفترة من (2015 – 2019) فقد قام باختبار (4) فروض بحثية من خلال (4) نماذج إحصائية وتوصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلى عدة نتائج رئيسية أهمها: من زاوية أنماط الملكية كمحددات للتجنب الضريبي، فقد اكدت النتائج على وجود اثر سلبي للملكية الإدارية ووجود اثر إيجابي للملكية المؤسسية في الحد من ممارسات التجنب الضريبي ومن زاوية خصائص مجلس الإدارة كمحددات للتجنب الضريبي: فقد أكدت النتائج على وجود أثر سلبي للازدواجية ووجود أثر إيجابي لحجم المجلس على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، ومن زاوية الخصائص التشغيلية كمحددات للتجنب الضريبي: فقد أكدت النتائج على وجود أثر إيجابي لكلا من حجم الشركة والرافعة المالية على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، كما أكدت على وجود إيجابي للتجنب الضريبي على قيمة الشركة، وبناءً على النتائج البحث أوصي الباحث بضرورة تطوير القوانين والتشريعات الضريبية للحد من ممارسات التجنب الضريبي وتقنين الملكية الإدارية وازدواجية مجالس الإدارات كأحد العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي.

وتناولت دراسة السيد(2021) أثر دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد مدى هذا التأثير بغرض تحسين ملائمة القيمة وارتفاع جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية علي عينة مكونة من(69) شركة بنسبة (32.09%) من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة (2015 –2019). وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. علاوة على ذلك فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مرحلتي النمو والنضج تؤديان إلى ضعف التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية علاوة على ذلك، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مرحلتي النمو والنضج تؤديان إلى ضعف التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. بينما اشارت نتائج الدراسة إلى ان مرحلة التدهور تؤدي إلى تعزيز التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. فضلاً عن وجود فروق معنوية بين قطاعات بين قطاعات سوق الأوراق المالية

المصري حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وممارسات التجنب الضريبي. وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات للحد من ممارسات التجنب الضريبي وارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية.

درس النجار (2020) طبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي، حيث اعتمدت منهجية البحث على أسلوب تحليل المحتوى حيث تم فحص وتحليل التقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تتكون من (112) شركة تنتمى لقطاعات مختلفة، ويشمل بيانات فعلية لقطاع مستعرض على مدار سلسلة زمنية تمتد إلى ثلاث سنوات خلال الفترة من (2016 – 2018) بإجمالي مشاهدات (336) مشاهدة، وذلك لاختبار ثلاث فروض بحثية تعكس الأثر التفاعلي لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتم ذلك من خلال صياغة ثلاث نماذج، الأول لقياس أثر هياكل الملكية المركزة على جودة تقارير الاستدامة، والثاني لقياس أثر جودة تقارير الاستدامة على ممارسات التجنب الضريبي، والثالث فهو لقياس أثر هياكل الملكية المركزة على نموذج العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي. وقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين هيكل الملكية المؤسسية والعائلية وجودة تقارير الاستدامة، كما توجد علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين هيكل الملكية الإدارية وجودة تقرير الاستدامة، كما توجد علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين هيكل الملكية المؤسسية والعائلية وبين ممارسات التجنب الضريبي، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي بين جودة تقارير الاستدامة وممارسات التجنب الضريبي بالشركات المقيدة بالبورصة، وأخيراً فقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبى وذو تأثير معنوي لنموذج العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

هدفت دراسة أبو سالم (2020) التعرف إلى طبيعة العلاقة بين حجم الشركات ومستوى التجنب الضريبي للشركات المساهمة في مصر. لتحقيق هذا الهدف، تم استخدام عينة تتألف من 88 شركة مساهمة مصرية

مُسجلة في البورصة، وتتبع (14) قطاعًا اقتصاديًا غير مالي في الفترة (2013 – 2018)، والتي كانت موزعه خلال تلك الفترة وفقا للتصنيف القطاعي الذي كان مطبقا حبنها من قبل إدارة البورصة المصرية. وتم اعتماد ثلاثة مؤشرات لحجم الشركة وهي: إجمالي الأصول بالقيمة الدفترية، إجمالي الأصول بالقيمة السوقية، وإجمالي الإيرادات. لقياس مستوى التجنب الضريبي، تم استخدام معدل الضريبة الفعلي كمقياس عكسي. بعد تصحيح تأثيرات الرافعة المالية، فرص النمو، ربحية الشركة، كثافة رأس المال، وكثافة المخزون على معدل الضريبة الفعلي، أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي. يشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي. تلك النتائج تدعم فرضية القوة السياسية وتتناقض مع توقعات نظرية التكلفة السياسية حيث يُفترض أن يكون هناك ارتباط إيجابي بين حجم الشركة والعبء الضريبي.

هدفت دراسة أبو زيد (2020) في بحثه بعنوان أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات التجنب الضريبي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية اختبار هذ الأثر ومدى اختلاف ذلك الأثر باختلاف مقياس التجنب الضريبي كونه الفروق الضريبية الدفترية أم معدل الضريبة الفعلي الحالي ولتحقيق هدف البحث تم اجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (25) شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة الزمنية (2013–2017). توصلت نتائج التحليل الإحصائي الأساسي للبحث إلي وجود أثر معنوي ايجابي لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات التجنب الضريبي مقابل المراجعة الفردية، مما يدل فعل المراجعة المشتركة تمارس التجنب الضريبي مقارنة بالشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات واحد، وأن ذلك الأثر لا يختلف باختلاف مقياس التجنب الضريبي كونه الفروق الضريبية الدفترية أم معدل الضريبة الفعلي الحالي. وتوصلت نتائج التحليل الإحصائي الإضافي للبحث إلي وجود تأثير موجب معنوي لمعدل العائد على الأصول وتأثير سالب معنوي للرافعة المالية على ممارسات التجنب الضريبي مقاساً بالفروق الضريبية الدفترية، وأن هناك تأثير سالب معنوي للرافعة المالية على ممارسات التجنب الضريبي مقاساً بمعدل الضريبة الفعلي الحالي، وذلك في سياق العلاقة بين تفعيل مدخل تفعيل المراجعة المشتركة وتلك الممارسات.

هدفت دراسة الشهراني (2020) إلى استكشاف العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي في شركات الاتصالات بالمملكة العربية السعودية، من خلال تطبيقها على قطاع الاسمنت. تم استخدام المنهج الوصفي الاستدلالي لجمع البيانات الدقيقة والمفيدة حول الموضوع، وتم جمع البيانات من تقارير الشركات للعام (2016). تتكون عينة الدراسة من أربع شركات مدرجة في سوق المال السعودي "تداول"، بهدف فهم العلاقة بين الرفع المالي وأدائها المالي. أظهرت النتائج أن الرفع المالي له تأثير سلبي على الأداء المالي، وأن هناك ارتباطًا سلبيًا قويًا بينهما. كما أظهرت النتائج أن درجة الرفع المالي وبعض المتغيرات الأخرى مثل الديون طويلة الأجل وحجم الشركة، يمكن أن تفسر التغيرات في عائد حقوق الملكية بنسبة تصل إلى (69.8%). وأشارت النتائج إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الأداء المالي خارج نطاق الدراسة. توصي الدراسة بضرورة لدى شركات المملكة السعودية بدراسة وتقييم هياكلها التمويلية لتحقيق أفضل نسبة للرفع المالي التي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي. كما تؤكد على أهمية مواءمة مصادر التمويل مع استخدامات الأموال لتحقيق أقصى درجات الربحية وتجنب مخاطر السيولة.

وهدفت دراسة الشهري (2020) لفحص العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية وذلك بتطبيقها على قطاع الاتصالات في عام (2016)، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والبيانات المالية من واقع القوائم والتقارير المالية التي أفصحت عنها تلك الشركات، حيث تكون مجتمع الدراسة من أربع شركات مدرجة في سوق المال السعودي، وذلك للتعرف على العلاقة بين الرفع المالي وأدائها المالي. بينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود علاقة ارتباط وتأثير سالب قوي بين الأداء المالي والرفع المالي، وأوصت الدراسة بضرورة قيام شركات المساهمة السعودية بدراسة وتقييم هيكلها التمويلي؛ بهدف الوصول إلى أفضل نسبة للرفع المالي؛ حتى تحقق أثرًا إيجابيًّا للرفع المالي في الأداء المالي.

درس كوكش (2019) دور الرافعة المالية في تحديد عوائد ومخاطر الشركات الصناعية، بالإضافة إلى مقارنة الشركات المدرجة في بورصة عمان وتحديد تأثير هذا النوع من التمويل عليها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتطبيق الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. بلغت عينة الدراسة

(42) شركة صناعية، حيث تم استبعاد (15) شركة بسبب عدم توفر البيانات المالية لها لعدة سنوات. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على عوائد الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ولكن لم يتضح وجود تأثير دال إحصائياً للرافعة المالية على مخاطر هذه الشركات. كما أظهرت النتائج أن حجم الشركة يمكن أن يؤثر على هذا العلاقة. وأوصى الباحث بأن تقوم إدارات الشركات بالبحث عن العوامل التي تؤثر على مخاطر الشركات الصناعية، مثل الملاءة المالية، كما أوصى باستخدام الشركات الصناعية للرافعة المالية بطريقة مثلى لاقتناء أصول جديدة تولد أرباحاً إضافية تساهم في تغطية الديون والفوائد المترتبة على الدين.

هدفت دراسة الوائلي (2019) إلى استعراض دور الرافعة المالية في تحديد مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية في العراق خلال الفترة (2015–2018). تم تحليل وقياس متغيرات الدراسة، حيث تم اعتبار الرافعة المالية كمتغير مستقل، بينما تم اعتبار مؤشرات الربحية كمتغيرات تابعة. أساس البحث كانت فرضية تفيد بوجود علاقة إحصائية معنوية بين الرافعة المالية ومؤشرات الربحية في مصرف التعاون الإسلامي خلال الفترة المذكورة. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقات طردية معنوية بين نسبة الرافعة المالية ومؤشرات الربحية. وتشير هذه النتائج إلى أن ارتفاع نسبة الرافعة المالية يصاحبه ارتفاع في مؤشرات الربحية. كما تبنى مصرف التعاون الإسلامي سياسة تحفظية في منح الائتمان والاستثمار نتيجة للظروف البيئية، مما أدى إلى انخفاض في رصيد المرابحات والائتمان. ونصح الباحث بضرورة أن يولي مصرف التعاون الإسلامي اهتمامًا خاصًا لعوامل تحديد هيكل التمويل، ويأخذ بعين الاعتبار اتجاه الإدارة في مكافحة الربا بناءً على هذه العوامل، مثل الحجم والسيولة والموجودات. ويجب أن تسعى المصارف ذات المعدلات الربحية العالية والتي ترغب في مكافحة الربا إلى الاعتماد أقل على التمويل الخارجي، وأكثر على الربا المحجوز، نظرًا للمخاطر المرتبطة بهذه العملية.

أما دراسة عليوي (2019) فقد هدفت إلى فهم تأثير الرافعة المالية، المُقاسة عبر نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية، على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة في سوق عمان المالي. كما هدفت الدراسة

إلى استكشاف فروقات الأثر المالي للرافعة المالية بين القطاعات المختلفة في السوق. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة بالشركات المساهمة العامة في سوق عمان المالي خلال الفترة 2013–2017. تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (49) شركة للتحليل. أظهرت نتائج الدراسة أن الرافعة المالية تؤثر على الأداء المالي من خلال العائد على حقوق الملكية، بينما لا تؤثر على الأداء المالي من خلال العائد على الصول. كما كشفت الدراسة وجود فروقات في تأثير الرافعة المالية على الأداء المالي بين القطاعات المختلفة، حيث أظهرت تأثيرًا ملموسًا في قطاعات معينة بينما لم يظهر هذا التأثير في قطاعات أخرى.

درست لاغاري (Laghari, 2019) العلاقة بين الرافعة المالية والرافعة التشغيلية وأداء الشركة من خلال مؤشرات مالية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كما استهدفت الدراسة فهم العلاقة بين الرافعة المالية والرافعة التشغيلية كمتغير مستقل والمخاطر التي تواجه الشركة كمتغير تابع. أُجريت الدراسة في كراتشي، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي. استخدم الباحث التقارير المالية كأداة لجمع البيانات. شملت عينة الدراسة جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة كراتشي، وتم اختيار عينة عشوائية لجمع المعلومات. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير كبير للرافعة المالية والرافعة التشغيلية على أداء الشركة، ووجود ارتباط كبير بينهما وبين المخاطر التي تواجه الشركة. وأوصت الدراسة بتقليل الاعتماد على الرافعة المالية بسبب المخاطر التي تنطوي عليها على الشركة.

وأجرت أبو بكر (Abu-Bakr،2019) دراسة هدفت إلى تحديد تأثير الديون القصيرة الأجل والديون الطويلة الأجل وإجمالي الديون على حقوق الملكية على الأداء المالي للشركة. تم إجراء هذه الدراسة في نيجيريا، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير الديون الطويلة الأجل والديون القصيرة الأجل كمتغير مستقل على أداء الشركة كمتغير تابع. كما اعتمد الباحث على البيانات المالية كأداة لجمع المعلومات. شملت عينة الدراسة جميع الشركات المُدرجة في بورصة نيجيريا، حيث تم اختيار عينة عشوائية تضم (48) شركة خلال الفترة من عام 2005 إلى 2016. أظهرت نتائج الدراسة أن الديون القصيرة الأجل والديون

الطويلة الأجل لا تملك تأثيراً كبيراً على الأداء المالي للشركة. بينما أظهرت نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية تأثيراً سلبياً معتدلاً على الأداء المالي للشركة.

درس عبيدات (2019) اثر استغلال التشريعات الاستثمارية في التجنب الضريبي على الإيرادات الضريبية للمملكة الأردنية الهاشمية من شركات الاستثمار الأجنبية كأحد أهم العوامل المؤثرة في الايراد الضريبي، ولتحقيق هدف الدراسة صممت استبانة متعلقة بأبعاد الدراسة ووزعت على أفراد عينة الدراسة التي تكونت من العاملين في الشركات الاستثمارية الأجنبية الحاصلة على حوافز الضريبية بموجب قانون تشجيع الاستثمار بما فيها تلك المسجلة في المناطق التنموية والحرة وفي المنطقة الجمركية إضافة لموظفين في الجهات ذات العلاقة من مدققي ضريبة الدخل والمبيعات ومدققي الحسابات القانونيين والمستشارين والمفوضين الضريبين وموظفي هيئة الاستثمار وقد تم توزيع (400) استبانة على افراد عينة الدراسة حيث استردت منها (368) استبانة بنسبة بلغت (92%)تم اتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات، وأظهرت نتائج الفرضية الرئيسة وجود أثر دال احصائيا للتجنب الضريبي باستغلال التشريعات الاستثمارية من قبل الشركات الاستثمارية الاجنبية العاملة في الاردن على انخفاض الايرادات الضريبية، عند دراسة أثر الابعاد مجتمعة.

وجاءت دراسة ضياء وآخرون (Dey *et al* , 2018) لتحديد تأثير الرافعة المالية على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم. تم إجراء هذه الدراسة في بنغلاديش، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير الرافعة المالية كمتغير مستقل على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم. تم استخدام البيانات المالية كأداة لجمع المعلومات. شملت عينة الدراسة جميع الشركات المُدرجة في بورصة بنغلاديش، حيث تم اختيار عينة عشوائية تضم (48) شركة. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيرًا سلبيًا ملحوظًا للرافعة المالية على العائد على الأصول، في حين أظهرت وجود تأثير إيجابي للرافعة المالية على العائد على حقوق الملكية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتضح وجود تأثير للرافعة المالية على ربحية السهم.

وتناولت دراسة كوشيريادي وبوترا (Kushariadi & Putra, 2018) تأثير حوكمة الشركات الجيدة والرافعة المالية وحجم الشركة على التجنب الضريبي، ومستوى الرافعة المالية، وحجم الشركة على مدى التهرب من دفع الضرائب. تم اعتماد مؤشر حوكمة الشركات، المُقيم بواسطة نسبة المفوضين المستقلين وجودة التدقيق، كمقياس للحوكمة. في سياق هذه الدراسة، تم قياس التجنب الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعلي (ETR). تم تحليل (120) عينة من الشركات المُدرجة في مؤشر الأسهم الشرعية في إندونيسيا (ISSI) للفترة من (2012 – 2016). تم اختيار العينات بشكل استراتيجي باستخدام تقنية أخذ العينات الهادفة. البيانات المستخدمة في هذا البحث هي بيانات ثانوية.تم تحليل البيانات باستخدام لوحة تحليل الانحدار في برنامج (EViews 9)، حيث أظهرت نتائج التحليل أن جزءاً من المفوضين المستقلين وجودة التدقيق لا يوجد لها أثر على التهرب الضريبي. على الجانب الآخر، كشفت الرافعة المالية عن تأثير إيجابي على التهرب الضريبي، في حين أن حجم الشركة أظهر تأثيرًا سلبيًا على التهرب الضريبي.

هدفت دراسة أبو شمالة (2018) التعرف إلى العوامل المؤثرة في الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين، اعتمدت الدراسة المنهج القياسي التحليلي وذلك باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية في دراسة وتحليل وتفسير البيانات، اشتملت عينة الدراسة على الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين، خلال الفترة من (2016 – 2010)، وعددها (16) شركة وذلك وفقًا لسجلات بورصة فلسطين. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (حجم الشركة، والربحية) على الأداء المالي، وقد أوصت الدراسة الشركات غير المالية بزيادة الطاقة الإنتاجية، وذلك لزيادة كمية الإنتاج، والعمل على توزيع الأرباح نقداً في نهاية كل عام على المساهمين.

وهدفت دراسة العلي (2018) إلى فحص تأثير الرافعة المالية على السيولة والربحية في عينة من الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى فهم تأثير الرافعة المالية على الربحية، حيث قيست من خلال متغيري معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. كما استهدفت الدراسة تقييم تأثير الرافعة المالية على السيولة، وذلك من خلال متغيري معدل التداول ومعدل التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. تم إجراء الدراسة في دمشق، واستخدمت جميع الشركات المُدرجة في سوق دمشق

للأوراق المالية خلال الفترة من (2012 – 2016) كمجتمع للدراسة. وتم اختيار عينة عشوائية تتألف من (4) شركات خدمية وصناعية لتحقيق أهداف الدراسة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين الرافعة المالية والربحية والسيولة، واستخدم التقارير المالية كمصدر للبيانات. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي للرافعة المالية على الربحية، مقاسة من خلال متغيرات معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. بالمقابل، أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً للرافعة المالية على السيولة، مقاسة من خلال متغيرات معدل التداول ومعدل التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

أما دراسة بركة (2017) فقد هدفت إلى البحث فيما إذا كان هناك أثر لحجم المؤسسة الاقتصادية على الأداء المالي في المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية وذلك ببناء نماذج بانل لتفسير العلاقة بين الحجم والأداء المالي، حيث تضم عينة الدراسة (5 مؤسسات كبيرة و5 مؤسسات صغيرة ومتوسطة) من قطاعات مختلفة، وذلك باستخدام القوائم المالية وجدول حسابات النتائج الخاصة بها خلال الفترة (2012– 2015). وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لحجم المؤسسة على كل من الأداء المالي مقاسًا بمردودية الأصول ومؤشرات السيولة السريعة ومؤشرات النمو، وأشارت الدراسة إلى أن العلاقة طردية بين حجم المؤسسة والأداء المالي مع مراعاة المؤشرات المالية والنتائج المتحصل عليها، وهذا يثبت أن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أعلى من المؤسسات الكبيرة الحجم.

ودرس أرناؤط (2017) أثر حجم الشركة في السعر السوقي لسهمها، وكذلك فحص الدراسة أثر حجم الشركة في العديد من المتغيرات المالية ومنها الرافعة المالية والربحية، وقام الباحث بجمع البيانات ربع المالية من الشركات المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية خلال الفترة (2020 –2015)، وقد تم قياس حجم السرعة من خلال اللوغرتم الطبيعي لاجمالي الاصول، وربحية الشركة من خلال معدل العائد على حقوق الملكية وتم قياس الرافعية المالية من خلال نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية وقد أشارت النتائج إلى أن حجم الشركة يؤثر تاثيرًا مباشرًا في درجة الرفع المالي وأن هناك علاقة دالة احصائيًا بين حجم الشركة والرفع المالي وهي علاقة موجبة، ولم تجد الدراسة علاقة دالة احصائيًا بين حجم الشركة والربحية.

أجرى الوادية (2016) دراسة للعلاقة بين الرافعة المالية وأسعار الأسهم" دراسة تحليلية على الشركات المُدرجة في بورصة فلسطين" بهدف فهم العلاقة بين أسعار الأسهم ونسبة الرافعة المالية المستخدمة في هذه الشركات، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل حجم الشركة، ونتائج الأعمال، وربحية السهم، والأرباح/الخسائر المحققة، وتوزيعات الأرباح النقدية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين الرافعة المالية وأسعار الأسهم، وتم تحليل العوامل المؤثرة على حركة أسعار الأسهم وتفسير اتجاهاتها وأنماط التغير فيها. ولتحقيق الأهداف المرسومة، أُجريت دراسة تطبيقية على الشركات العاملة في بورصة فلسطين، مستخدمة عينة تتألف من (80) شركة، واشتملت الفترة الزمنية المدروسة على الفترة من عام (2009 – 2014). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين أسعار الأسهم ونسبة الرافعة المالية في قطاعات مختلفة مثل البنوك، والصناعة، والاستثمار، والخدمات. ومع ذلك، أظهرت النتائج عدم وجود علاقة عند اختبار جميع القطاعات معًا. كما أظهرت النتائج تأثير الرافعة المالية على ربحية السهم. وتوصلت الدراسة بضرورة زيادة وعي المستثمرين بمخاطر التمويل في الشركات، ومتابعة نسبة الرافعة المالية، والعمل على المحافظة على مستوى ربحية السهم وتعظيمها.

أجرى شاهين (2016) دراسة بحثت في العلاقة بين استخدام الرافعة المالية وأداء أسهم الشركات، حيث قام بتحليل تأثير الرافعة المالية ورأسمال الشركة على مضاعف سعر السهم وعوائد السهم وسعر السهم. تمت الدراسة على شركات في بورصة فلسطين باستثناء البنوك وشركات التأمين بسبب قلة المعلومات المتوفرة. تم استخدام عينة من (24) شركة خلال الفترة (2009 – 2014). أبرزت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين استخدام الرافعة المالية ومضاعفة سعر السهم، بينما لم تظهر علاقة بين الرافعة المالية وأسعار الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية. أوصت الدراسة بضرورة دراسة العلاقة بين استخدام الرافعة المالية وعوائد الأسهم باستخدام مؤشرات مالية أخرى مثل نسبة الدين إلى حقوق الملكية أو نسبة الدين إلى الموجودات. كما تشير إلى ضرورة دراسة العلاقة بين الرافعة المالية وعوائد حقوق الملكية والأصول. وتقترح الدراسة أيضًا إجراء دراسات لكل قطاع اقتصادي لتحديد استخدام الرافعة المالية وتأثيره على الأداء المالي لهذه القطاعات.

وهدفت دراسة اسماعيل (2015) إلى التعرف على أثر حجم الشركة على ممارسات إدارة الربحية فى البيئة المصرية، مع دراسة أثر حجم مكتب المحاسبة وأثر معدل الرافعة المالية على إدارة الربحية كمتغيرات رقابية يمكن أن تؤثر على قوة هذه العلاقة. وقد شملت عينة البحث التقارير المالية لعدد 30 شركة مقيدة فى البورصة المصرية خلال الفترة من 2008 حتى 2010، وتم قياس ممارسات إدارة الأرباح بتقدير المستحقات الاختيارية وفقا لنموذج جونز المعدل(Jones) . وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات المصرية تمارس إدارة الأرباح وإن كان بمستوى منخفض، و أظهر التحليل أن كبر حجم الشركة يتناسب طرديا مع ممارسات إدارة الأرباح فى شركات العينة. كما بينت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل الرافعة المالية كمتغير رقابي على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح، كما بينت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لحجم مكتب المحاسبة على العلاقة بين حجم مكتب المحاسبة وإدارة الأرباح، حيث أن مكتب المحاسبة يحسن من قوة العلاقة لكنه ليس ذو دلالة إحصائية.

أما دراسة بني خالد (2006) فقد هدفت لفحص أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وقد استقيت البيانات المتعلقة بحجم الشركة ممثلًا بمجموع الموجودات – ونوعها من منشورات هيئة الإوراق المالية على موقعها الكتروني، حيث تم تحديد أربع أنواع من الشركات المساهمة العامة الإردنية وفق نشاطها: البنوك، وشركات الخدمات، وشركات التامين، والشركات الصناعية. أما الإفصاح المحاسبي فقد قام الباحث بتمثيله من خلال إعداد مؤشر نسبي، وذلك بتجهيز قائمة معيارية تشتمل على بنود الإفصاح وأهمية كل بند من وجهة نظر المدققين. وقد اعتمد الباحث في التحليل على متوسط المتغيرات للسنوات (2002 – 2004) قام الباحث باستخدام الإنحدار الخطي البسي Regression Linear Simple لمعرفة أثر حجم شركة المساهمة العامة الإردنية على مستوى الإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية السنوية. بينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر دال احصائيًا لحجم شركة على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية. أما في ما يتعلق بقياس أثر نوع نشاط الشركة المساهمة العامة الإردنية على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية، فقد بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنوع النشاط على مستوى الإفصاح، وقد تبين أن الفروق تركزت بين كل من قطاع البنوك وقطاع التأمين.

ما يميز الدراسة الحالية

تمتاز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتنوع البورصات، إذ طبقت الدراسة على بورصة فلسطين وبورصة عمان كوحدة واحدة، أي أن البحث تعامل مع البورصتين كأنهما عينة واحدة وذلك بسبب تشابه المجتمعين وقربهما امغرافي والثقافي. وقد امتازت الدراسة أيضًا بتعدد وتنوع متغيراتها، حيث بحثت الدراسة في خمسة متغيرات وهي حجم الشركة، ونوع نشاط الشركة، والرافعة المالية، والتجنب الضريبي، الأداء المالي.

كذلك تميزت الدراسة الحالية بتنوع الفرضيات من حيث المعالجات الاحصائية، فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (linear Regression) لفحص الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات الكمية وهي حجم الشركة، ونوع نشاط الشركة، والرافعة المالية، والتجنب الضريبي، وجودة الأرباح. بينما تم استخدام استخدام تحليل التباين الاحادي (One Way ANOVA)، واختبار (t–test) لفحص أثر نوع نشاط الشركة (خدمات، تأمين، صناعة، استثمار) واختلاف البلد (فلسطين، الاردن) وهي متغيرات تصنيفية تتبع نمط الاختلاف وليس العلاقة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة وإجراءاتها، من حيث المنهج المتبع ومجتمع الدراسة وعينتها وأداة الدراسة المستخدمة والمعالجات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي هذه الإجراءات.

1.3 منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي، ويعرف بأنه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل من الباحث فيها، والذي يحاول الباحث من خلاله تحليل بيانات الدراسة، وبيان العلاقة بين المتغيرات المختلفة، والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة بالفحص والتحليل (أبو سمرة والطيطي, 2019).

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان باستثناء قطاع البنوك في الفترة بين (2021– 2022)، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من هذه الشركات، إذ تكونت العينة من (20) شركة مدرجة في بورصة فلسطين و(30) شركة مدرجة في بورصة عمان. وقد توزعت الشركات في أربعة قطاعات هي (الخدمات، والتامين، والصناعة، والاستثمار)، وقد تم تصنيف الشركات المدرجة في البورصتين ضمن أربعة قطاعات، وتم اختيار مجموعة من الشركات ضمن كل قطاع بشكل عشوائي، وقد

كان عدد الشركات في العينة ضمن بورصة عمان أكثر من بورصة فلسطين بسبب أن عدد الشركات في مجتمع بورصة عمان أكثر من بورصة فلسطين. ويمثل الملحق (1) أسماء الشركات التي تم استخدامها كعينة دراسة وعددها خمسين شركة.

4.3 أداة الدراسة

تم استخدام البيانات الثانوية للشركات والمتمثلة بالبيانات المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان في الفترة بين 2021– 2022م. وتمت الاستفادة من البيانات المتوفرة لحساب حجم الشركات ونوع نشاطها والرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي لهذه الشركات ضمن المعادلات الاحصائية المناسبة.

5.3 متغيرات الدراسة:

من أجل قياس أثر حجم الشركة ونوع نشاطها وكل من الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي لدى الشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان فقد اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية والموضحة في الجدول (3 . 1).

الجدول (3 . 1): أنواع متغيرات الدراسة

نوع المتغير	المتغير
المستقل	حجم الشركة
	نوع نشاط الشركة
التابع	الرفع المالي
	التجنب الضريبي
	الأداء المالي

قياس متغيرات الدراسة:

تم قياس متغيرات الدراسة وفق الترتيب الآتي:

حجم الشركة: يعبر عن مستوى قوة الشركة واستمراريتها من عدد العاملين، ورأس المال، وحجم الأصول من المباني والأراضي، ومستوى الأرباح وغيرها، بحيث يدل على مقدار امتلاك الشركة للموجودات بشكل سنوي (Khan, 2011) ويتم قياسها في هذه الدراسة من خلال لوغارتم الطبيعي لاجمالي الموجودات، حسب المعادلة: Firm Size= Log (Total Assets).

نوع نشاط الشركة: تم تصنيف الشركات عينة الدراسة والمتمثلة بالشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان وفق أربعة قطاعات حسب نوع نشاط الشركة وهي قطاع الخدمات، وقطاع التامين، وقطاع الصناعة، وقطاع الاستثمار.

الرفع المالي: مستوى قدرة الشركة في تحمل الديون مقانة بموجوداتها من أجل تمويل كافة مشاريعها، ويتم حساب هيكل الديون من خلال قسمة اجمالي الالتزامات على اجمالي الموجودات للشركة بشكل سنوي (Ahsan et al, 2016) وسوف يتم قياسها بالدراسة الحالية من خلال المعادلة التالية:

Financial leverage = Total liabilities/ Total Assets

التجنب الضريبي: اتباع الشركة طرق وأساليب مسموحة ومشروعة في القانون ولكنها غير اخلاقية في تقليل المبالغ المفروضة عليهم من قبل الدولة لتحصيل الضرائب ومن ناحية أخري يمكن القول إن التجنب الضريبي هو تشجيع من الدولة للمستثمرين لتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وذلك في حالة التضخم وتسير حالة السوق ويستفيد أكثر منه من له خبرة في ثغرات القانون ولقياس التجنب الضريبي سيتم الاعتماد على مقياس معدل الضريبي الفعلي كمقياس عكسي للتجنب الضريبي (حنا وآخرون، 2023) ويمكن قياسه من خلال المعادلة الآتية (Salaudeen& Eze, 2018).

معدل الضريبة الفعلي = معدل المصروف الضريبي الحالي / صافي الربح قبل الضرائب.

الأداء المالي: يقاس الأداء المالي من خلال مؤشرات الأداء الربحي وتمثل نسبة الربحية المردودية المتأتية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها ويتم حساب الربحية وفق المعادلة الآتية (شايب، 2018):

$$\text{الربحية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات}} \times 100$$

6.3 المعالجة الإحصائية:

تم تحديد الشركات عينة الدراسة في البورصتين واحتساب متغيرات الدراسة، وهي حجم الشركة ونوع نشاطها والرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي لهذه الشركات ضمن المعادلات الإحصائية التي تم ذكرها في متغيرات ومصطلحات الدراسة لكل سنة مالية منفردة، ومن ثم استخراج المتوسط الحسابي لكل متغير للسنتين الماليتين، ومن ثم تحليل البيات الوصفية لكل متغير من حيث المتوسط والوسيط والانحراف المعياري والمدى.

ولفحص الفرضية الرئيسة الأولى تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (linear Regression) لفحص أثر حجم الشركة في الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي، كما تم استخدام اختبار تحليل التباين، وقيم المعاملات (Coefficients) لهذا الغرض.

ولفحص الفرضية الرئيسة الثانية تم استخدام تحليل التباين الاحادي (One Way ANOVA) لفحص أثر نوع نشاط الشركة (متغير تصنيفي) في الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي. وكذك تم استخدام اختبار (LSD) البعدي لفحص اتجاه الفروق الدالة احصائيًا.

فيما يتعلق بالفرضية الرئيسة الثالثة الأولى تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (linear Regression) لفحص العلاقة المتبادلة بين الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي.

أما الفرضية الرئيسة الرابعة فقد تم استخدام اختبار (t-test) للعينات المستقلة لفحص لفحص دلالة الفروق بين متغيرات (حجم الشركة، الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبعًا لاختلاف البلد (فلسطين، الاردن).

تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة:

4 . 1 مقدمة: يعرض هذا الفصل نتائج الدراسة المتمثلة بأثر حجم الشركة ونوع نشاطها على الرفع المالي والتجنب الضريبي وجودة الأرباح، وهي عبارة عن دراسة تطبيقيه على الشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان، حيث تكون نموذج الدراسة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة حجم الشركة ونوع نشاطها، والمتغيرات التابعة والمتمثلة بالرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي، وسيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل بيانات عينة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان، والبالغ عددها (50) شركة في الفترة الواقعة بين عامي (2021 – 2022)، ولاستخراج نتائج الدراسة إحصائيا تم استخدام نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، وتحليل التباين (ANOVA)، واختبار (t) وسيتم توضيح ذلك من خلال جداول تم إعدادها بناء على نتائج التحليلات الاحصائية لبعض البنود المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

4 . 2 الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

تم عرض نتائج اختبار الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والتي توضح خصائص العينة المأخوذة، ومن الخصائص التي أظهرتها النتائج أدناه لقيم متغيرات الدراسة :المتوسط، والوسيط، والانحراف المعياري، أعلى قيمة، وأدنى قيمة، المدى، لقيم متغيرات الدراسة، ويوضح الجدول (4 . 1) نتائج اختبارات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، إذ تم احتساب الدينار كعملة موحدة لجميع الشركات.

الجدول (4. 1): نتائج اختبارات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة	المدى
حجم الشركة	9.95538	10.5777	4.8996	12.7012	7.02583	5.67537
الرفع المالي	0.52332	0.47573	0.32738	1.40845	0.05623	1.35222
التجنب الضريبي	0.30099	0.27434	3.62637	1.95227	0.00132	1.95095
العائد على الاصول	4.87507	3.36351	3.96311	18.6973	0.53620	18.1611

يوضح الجدول (4. 1) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، التي توضح أن

1- حجم الشركات المدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان حيث تم قياسه من خلال لوغاريتم الطبيعي لقيم الاصول . حيث بلغت اعلى قيمه له 12.7012 واقل قيمه 7.02583 في حين بلغت قيمة الوسط الحسابي له (9.95538) وهذا مؤشر لتباين حجم الشركات بالدينار الاردني للشركات عينة الدراسه

2- الرفع المالي الذي يقيس مدى اعتماد الشركه على الديون الخارجيه من اجل تمويل اصولها : حيث بلغت اعلى قيمه له 1.40854 وادنى قيمه (0.05623) بينما بلغ المتوسط (0.52332)

3- التجنب الضريبي والذي يمثل الفرق بين معدل الضريبه الفعال المحاسبي مطروحا منه معدل الضريبه الفعال الفعلي , حيث بلغت اعلى قيمه له1.95095% وادنى قيمه (0.00132%,) وان الوسط الحسابي للتجنب (0.30099%).

4- العائد على الاصول باعتبارة من اهم مقاييس الاداء المالي فقد سجل اعلى قيمه (18.6973%) واقل قيمه (0.53620%)بينما بلغ متوسطه الحسابي (4.87507%).

4. 3 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

يعرض هذا القسم نتائج الفرضيات المتعلقة بدراسة أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي دراسة تطبيقيه على الشركات مدرجه في بورصة فلسطين وبورصة عمان، وتكونت الدراسة من ثلاث فرضيات رئيسة تتفرع كل فرضية رئيسة إلى ثلاث فرضيات فرعية سيتم دراسة كل منها على حدة كما يأتي:

4 . 4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسة الأولى

لا يوجد أثر دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة في (الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

وللإجابة عن هذه الفرضية، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (linear Regression) للمتغير المستقل (حجم الشركة) والمتغيرات التابعة (الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) وبذلك تتفرع

عن الفرضية الرئيسة الأولى ثلاث فرضيات فرعية، كما تم استخدام، واختبار تحليل التباين (ANOVA)، وقيم المعاملات (Coefficients)، لفحص الفرضيات الفرعية.

4 . 4. 1 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى للرئيسة الأولى: لا يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة في الرفع المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

تم فحص الفرضية بحساب معامل الانحدار الخطي (linear Regression) لأثر حجم الشركة في الرفع المالي، كما هو موضح في الجدول (4. 2).

الجدول (4. 2): معامل الانحدار الخطي (linear Regression) لأثر حجم الشركة في الرفع المالي

	Coefficients				ANOVA		معامل	معامل
المتغير المستقل	قيمة (B)	قيمة (T)	مستوى الدلالة	المتغير التابع	قيمة "ف" (F)	مستوى الدلالة	الارتباط (R)	التحديد (R^2)
حجم الشركة	0.06	2.03	0.04	الرفع المالي	4.14	0.04	0.28	0.08

يتضح من الجدول (4. 2) أن الدلالة الاحصائية لعامل حجم الشركة ذات قيمة معنوية وأن قيمة (T) المحسوبة (2.03) أكبر من (T) الجدولية (1.96) أي يوجد دلالة إحصائية بين حجم الشركة والرفع المالي وأن قيمة الدالة الاحصائية بلغت (0.04) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي: هناك أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة في الرفع المالي. وقد بلغ معامل الارتباط ($R = 0.28$)، وأن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.08$) ويستدل من ذلك على أن متغير حجم الشركة يفسر ما مقداره (8 %) من متغير الرفع المالي، وان قيمة B البالغة (0.06) وهي تدل على أن أي تغيير بوحدة واحدة في متغير حجم الشركة يقابله تغيير بقيمة (0.06) في متغير الرفع المالي.

4 . 4. 2 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية للرئيسة الأولى:

لا يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة في التجنب الضريبي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

تم فحص الفرضـــية بحســـاب معامل الانحدار الخطي (linear Regression) لأثر حجم الشـــركة في التجنب الضريبي، كما هو موضح في الجدول (4. 3).

الجدول (4. 3): معامل الانحدار الخطي (linear Regression) لأثر حجم الشـــركة في التجنب الضريبي.

	Coefficients				ANOVA		معامل	معامل
المتغير المستقل	قيمة (B)	قيمة (T)	مستوى الدلالة	المتغير التابع	قيمة "ف" (F)	مستوى الدلالة	الارتباط (R)	التحديد (R^2)
حجم الشركة	0.005	0.18	0.85	التجنب الضريبي	0.03	0.85	0.026	0.001

يتضح من الجدول (4. 3) أن الدلالة الاحصائية لعامل حجم الشركة ذات قيمة معنوية وأن قيمة (T) المحسوبة (0.18) وهي أقل من (T) الجدولية (1.96) أي أنه لا يوجد دلالة إحصائية بين حجم الشركة والتجنب الضريبي وأن قيمة الدالة الاحصائية بلغت (0.85) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha \geq 0.05$) وفي ضوء النتائج السابقة نقبل الفرضية الصفرية وهي : لا يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حجم الشركة في التجنب الضريبي. وقد بلغ معامل الارتباط ($R = 0.026$)، وأن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.001$) ويستدل من ذلك على أن متغير حجم الشركة يفسر ما مقداره (0.1 %) من متغير التجنب الضريبي، وان قيمة B البالغة (0.005) وهي تدل على أن أي تغيير بوحدة واحدة في متغير حجم الشركة يقابله تغيير بقيمة (0.005) في متغير التجنب الضريبي.

4 . 4. 3 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة للرئيسة الأولى:

لا يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة في الأداء المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

تم فحص الفرضـــية بحســـاب معامل الانحدار الخطي (linear Regression) لأثر حجم الشـــركة في الأداء المالي، كما هو موضح في الجدول (4. 4).

جدول (4. 4): معامل الانحدار الخطي (linear Regression) لأثر حجم الشركة في الأداء المالي.

	Coefficients				ANOVA		معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)
المتغير المستقل	قيمة (B)	قيمة (T)	مستوى الدلالة	المتغير التابع	قيمة "ف" (F)	مستوى الدلالة		
حجم الشركة	0.04	0.75	0.45	الأداء المالي	0.57	0.45	0.11	0.012

يتضح من الجدول (4. 4) أن الدلالة الاحصائية لعامل حجم الشركة ليست ذات قيمة معنوية وأن قيمة (T) المحسوبة (0.75) وهي أقل من (T) الجدولية (1.96) أي أنه لا يوجد دلالة إحصائية بين حجم الشركة والأداء المالي وأن قيمة الدالة الاحصائية بلغت (0.45) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) وفي ضوء النتائج السابقة نقبل الفرضية الصفرية وهي : لا يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حجم الشركة في الأداء المالي. وقد بلغ معامل الارتباط ($R = 0.11$)، وأن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.012$) ويستدل من ذلك على أن متغير حجم الشركة يفسر ما مقداره (1.2 %) من متغير الأداء المالي، وان قيمة B البالغة (0.04) وهي تدل على أن أي تغيير بوحدة واحدة في متغير حجم الشركة يقابله تغيير بقيمة (0.04) في متغير الأداء المالي.

4 . 5 النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسة الثانية

لا يوجد أثر دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنوع نشاط الشركة في (الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

وللإجابة عن هذه الفرضية، تم استخدام تحليل التباين الاحادي (ANOVA) لفحص أثر نوع نشاط الشركة في (الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي)، وبذلك تتفرع عن الفرضية الرئيسة الثانية ثلاث فرضيات فرعية كما يأتي:

4 . 5. 1 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى للرئيسة الثانية:

لا يوجد أثر دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنوع نشاط الشركة في الرفع المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

للتحقق من صحة الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للرافعة المالية تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة، والتي تظهر في الجدول (4. 5).

الجدول (4. 5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للرافعة المالية تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة

نوع نشاط الشركة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخدمات	18	0.45	0.27
التامين	11	0.86	0.18
الصناعة	7	0.47	0.28
الاستثمار	14	0.36	0.35

تظهر قيم المتوسطات الواردة في الجدول (4. 5)، وتشير إلى وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للرافعة المالية تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة، وللتحقق فيما إذا كانت هذه الفروق دالة احصائيًا تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، كما هو مبين في جدول رقم (4. 6).

الجدول (4. 6): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق بين المتوسطات الحسابية للرافعة المالية تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.76	3	0.58	7.01	*0.001
داخل المجموعات	3.85	46	0. 08		
المجموع	5. 61	49			

*** دال احصائيًا عند مستوى (α≤0.05)**

تشير القيم الاحصائية الواردة في الجدول (4. 6) أن الفروق بين قيم المتوسطات الحسابية للرافعة المالية تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة، ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤0.05)، إذ كانت قيمة (ف) تساوي (7.01) وهي أعلى من قيمة (ف) الجدولية (2.81). وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنوع نشاط الشركة في الرفع المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان. ولتحديد لصالح من كانت الدلالة تم فحص النتائج باستخدام اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق في الرفع المالي تبعا لنوع نشاط الشركة، والجدول (4. 7) يوضح ذلك:

الجدول (4. 7): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لرافعة المالية حسب متغير نوع نشاط الشركة

(I)	(J)	الفروق في المتوسطات (I–J)	مستوى الدلالة
الخدمات	التامين	−0.411	* 0.001
	الصناعة	−0.022	0.862
	الاستثمار	0.094	0.367
التامين	الخدمات	0.411	* 0.001
	الصناعة	0.388	* 0.008

	الاستثمار	0.050	* 0.000
الصناعة	الخدمات	0.022	0.862
	التامين	-0.388	* 0.008
	الاستثمار	0.11	* 0.001
الاستثمار	الخدمات	-0.094	0.367
	التامين	-0.050	* 0.000
	الصناعة	-0.11	* 0.001

*** دال احصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

يلاحظ من الجدول (4. 7) أن الفروق كانت بين كل من:

شركات التأمين وكل من شركات (الخدمات، والصناعة، والاستثمار) لصالح شركات التأمين.

شركات الصناعة وبين شركات الاستثمار لصالح شركات الصناعة.

4 . 5. 2 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية للرئيسة الثانية:

لا يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنوع نشاط الشركة في التجنب الضريبي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

للتحقق من صحة الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتجنب الضريبي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة، والتي تظهر في الجدول (4. 8).

جدول (4. 8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتجنب الضريبي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة

نوع نشاط الشركة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخدمات	18	0.27	0.14
التامين	11	0.36	0.18
الصناعة	7	0.21	0.14
الاستثمار	14	0.33	0.50

تظهر قيم المتوسطات الواردة في الجدول (4. 8)، وتشير إلى وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للتجنب الضريبي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة، وللتحقق فيما إذا كانت هذه الفروق دالة احصائياً تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، كما هو مبين في الجدول (4. 9).

جدول (4. 9): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق بين المتوسطات الحسابية للتجنب الضريبي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.13	3	0.043	0.48	0.69
داخل المجموعات	4.06	46	0. 09		
المجموع	4.19	49			

تشير القيم الاحصائية الواردة في الجدول (4. 9) أن الفروق بين قيم المتوسطات الحسابية للفروق بين المتوسطات الحسابية للتجنب الضريبي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة، ليست ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$). وعليه تقبل الفرضية الصفرية.

4 . 5. 3 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة للرئيسة الثانية:

لا يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنوع نشاط الشركة في الأداء المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

للتحقق من صحة الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداء المالي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة، والتي تظهر في الجدول (4. 10).

الجدول (4. 10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداء المالي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة

نوع نشاط الشركة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخدمات	18	5.64	3.87
التامين	11	2.44	1.08
الصناعة	7	9.62	5.11

الاستثمار	14	3.42	2.39

لتظهر قيم المتوسطات الواردة في الجدول (4. 10)، وتشير إلى وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للأداء المالي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة، وللتحقق فيما إذا كانت هذه الفروق دالة احصائياً تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، كما هو مبين في الجدول (4. 11).

الجدول (4. 11): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق بين المتوسطات الحسابية للأداء المالي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	263.66	3	87.88	8.11	0.001
داخل المجموعات	498.35	46	10. 83		
المجموع	762.01	49			

*** دال احصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير القيم الاحصائية الواردة في الجدول (4. 11) أن الفروق بين قيم المتوسطات الحسابية للأداء المالي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة، ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)، إذ كانت قيمة (ف) تساوي (8.11) وهي أعلى من قيمة (ف) الجدولية (2.81). وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنوع نشاط الشركة في الأداء المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان. ولتحديد لصالح من كانت دلالة الأداء المالي، تم فحص النتائج باستخدام اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق، والجدول (4. 12) يوضح ذلك:

الجدول (4. 12): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للأداء المالي حسب متغير نوع نشاط الشركة.

(I)	(J)	الفروق في المتوسطات (I–J)	مستوى الدلالة
الخدمات	التامين	3.20	0.014 *

	الصناعة	−3.98	* 0.009
	الاستثمار	2.22	0.060
التامين	الخدمات	−3.20	* 0.014
	الصناعة	−7.18	* 0.000
	الاستثمار	−0.98	0.460
الصناعة	الخدمات	3.98	* 0.009
	التامين	7.18	* 0.000
	الاستثمار	6.20	* 0.001
الاستثمار	الخدمات	−2.22	0.060
	التامين	0.98	0.460
	الصناعة	−6.20	* 0.001

يلاحظ من الجدول (4. 12) أن الفروق كانت بين شركات الصناعة وكل من شركات (الخدمات، والتامين، والاستثمار) لصالح شركات الصناعة، وبين شركات الخدمات وشركات التامين لصالح شركات الخدمات.

6. 4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسة الثالثة

لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات (الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي) لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

وللإجابة عن هذه الفرضية، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (linear Regression) بين متغيرات (الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي، وبذلك تتفرع عن الفرضية الرئيسة الثانية ثلاث فرضيات فرعية، كما تم استخدام، واختبار تحليل التباين (ANOVA)، وقيم المعاملات (Coefficients)، لفحص هذه الفرضيات.

4 . 6. 1 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى للرئيسة الثالثة:

لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الرفع المالي والتجنب الضريبي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

تم فحص الفرضية بحساب معامل الانحدار الخطي (linear Regression) للعلاقة الارتباطية بين الرفع المالي والتجنب الضريبي، كما هو موضح في الجدول (4. 13).

الجدول (4. 13): معامل الانحدار الخطي (linear Regression) للعلاقة الارتباطية بين الرفع المالي والتجنب الضريبي.

	Coefficients				ANOVA		معامل	معامل
المتغير المعدل	قيمة (B)	قيمة (T)	مستوى الدلالة	المتغير التابع	قيمة "ف" (F)	مستوى الدلالة	الارتباط (R)	التحديد (R^2)
الرفع المالي	0.22	1.38	0.17	التجنب الضريبي	1.91	0.17	0.196	0.038

يتضح من الجدول (4. 13) أن الدلالة الاحصائية للعلاقة الارتباطية بين الرفع المالي والتجنب الضريبي ليست ذات قيمة معنوية وقد بلغ معامل الارتباط ($R = 0.11$)، وأن قيمة معامل التحديد ($R^2= 0.012$)، وكذلك كانت قيمة (T) المحسوبة (1.38) وهي أقل من (T) الجدولية (1.96)، أي أنه لا يوجد دلالة إحصائية للعلاقة الارتباطية بين الرفع المالي والتجنب الضريبي وأن قيمة الدالة الاحصائية بلغت (0.17) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha \geq 0.05$) وفي ضوء النتائج السابقة نقبل الفرضية الصفرية وهي : لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الرفع المالي والتجنب الضريبي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

4 . 6. 2 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية للرئيسة الثالثة:

لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الرفع المالي والأداء المالي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

تم فحص الفرضية بحساب معامل الانحدار الخطي (linear Regression) للعلاقة الارتباطية بين الرفع المالي والأداء المالي، كما هو موضح في الجدول (4. 14).

الجدول (4. 14): معامل الانحدار الخطي (linear Regression) للعلاقة الارتباطية بين الرفع المالي والأداء المالي.

	Coefficients				ANOVA		معامل	معامل
المتغير المعدل	قيمة (B)	قيمة (T)	مستوى الدلالة	المتغير التابع	قيمة "ف" (F)	مستوى الدلالة	الارتباط (R)	التحديد (R^2)
الرفع المالي	0.03	1.94	0.06	الأداء المالي	3.78	0.06	0.27	0.07

يتضح من الجدول (4. 14) أن الدلالة الاحصائية للعلاقة الارتباطية بين الرفع المالي والأداء المالي ليست ذات قيمة معنوية وقد بلغ معامل الارتباط ($R = 0.27$)، وأن قيمة معامل التحديد ($R^2= 0.07$)، وكذلك كانت قيمة (T) المحسوبة (1.94) وهي أقل من (T) الجدولية (1.96)، أي أنه لا يوجد دلالة إحصائية للعلاقة الارتباطية بين الرفع المالي والأداء المالي وأن قيمة الدالة الاحصائية بلغت (0.06) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) وفي ضوء النتائج السابقة نقبل الفرضية الصفرية وهي : لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الرفع المالي والأداء المالي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

4 . 6. 3 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة للرئيسة الثالثة:

لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التجنب الضريبي والأداء المالي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

تم فحص الفرضـــية بحســـاب معامل الانحدار الخطي (linear Regression) للعلاقة الارتباطية بين التجنب الضريبي والأداء المالي، كما هو موضح في الجدول (4. 15).

الجدول (4. 15): معامل الانحدار الخطي (linear Regression) للعلاقة الارتباطية بين التجنب الضريبي والأداء المالي.

	Coefficients				ANOVA		معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)
المتغير المعدل	قيمة (B)	قيمة (T)	مستوى الدلالة	المتغير التابع	قيمة "ف" (F)	مستوى الدلالة		
التجنب الضريبي	0.01	1.53	0.13	والأداء المالي	2.35	0.13	0.22	0.048

يتضح من الجدول (4. 15) أن الدلالة الاحصائية للعلاقة الارتباطية بين التجنب الضريبي والأداء المالي ليست ذات قيمة معنوية وقد بلغ معامل الارتباط ($R = 0.22$)، وأن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.048$)، وكذلك كانت قيمة (T) المحسوبة (1.53) وهي أقل من (T) الجدولية (1.96)، أي أنه لا يوجد دلالة إحصائية للعلاقة الارتباطية بين التجنب الضريبي والأداء المالي وأن قيمة الدالة الاحصائية بلغت (0.13) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) وفي ضوء النتائج السابقة نقبل الفرضية الصفرية وهي : لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التجنب الضريبي والأداء المالي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

4 .7 الفرضية الرئيسة الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات (حجم الشركة، الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبعًا لاختلاف البلد (فلسطين، الاردن).

وللإجابة عن هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (T) للعينات المستقلة لفحص لفحص دلالة الفروق بين متغيرات (حجم الشركة، الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبعًا لاختلاف البلد (فلسطين، الاردن)، ويبين الجدول (4. 16) ذلك.

الجدول (4. 16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (T) لمتغيرات (حجم الشركة، الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) تبعًا للبلد (فلسطين، الاردن).

المتغير	البلد	العدد	المتوسط الحسابي	S.D	قيمة"t"	مستوى الدلالة
حجم الشركة	فلسطين	20	8.51	1.27	8.38	*0.001
	الاردن	30	10.91	0.75		

الرفع المالي	فلسطين	20	0.45	0.24	1.22	0.23
	الاردن	30	0.57	0.38		
التجنب الضريبي	فلسطين	20	0.29	0.41	0.08	0.93
	الاردن	30	0.30	0.17		
والأداء المالي	فلسطين	20	5.21	4.17	0.49	0.62
	الاردن	30	4.65	3.84		

*** دال احصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من خلال الجدول (4 .16): أن قيمة "ت" لحجم الشركة كانت (10.4)، ومستوى الدلالة (0.001)، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات حجم الشركة لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبعًا لاختلاف البلد (فلسطين، الاردن) ولصالح الشركات الاردنية، أي أن الشركات المدرجة في بورصة عمان أكبر حجمًا من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ويتضح من الجدول أيضاً، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات (الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبعًا لاختلاف البلد (فلسطين، الاردن)، أي أن الشركات في البورصتين متساويات في هذه المتغيرات.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدّراسة المتمثلة بأثر حجم الشركة ونوع نشاطهاعلى الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي حيث تكون نموذج الدراسة من المتغير المستقل المتمثلة بحجم الشركة، والمتغير الوسيط ممثلاً بنوع نشاط الشركة، والمتغيرات التابعة المتمثلة بالرفع المالي والتجنب

الضريبي والأداء المالي، وقد تم اختبار فرضيات الدراسة وتم توضيح ذلك من خلال جداول تم إعدادها بناء على نتائج التحليلات الاحصائية للبنود المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وكذلك الخروج بمجموعة من التوصيات المنبثقة من نتائج فحص فرضياتها.

5 . 1 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضيات

تم فحص هذه الفرضية، من خلال فحص فرضياتها الفرعية كما يلي:

يتضح من نتائج الدراسة أن أثر حجم الشركة في الرفع المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان دال احصائيًا وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبل الفرضية البديلة وهي: هناك أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة في الرفع المالي.

يتضح أن العلاقة بين حجم الشركة والرفع المالي غالبًا ما تكون معقدة وتعتمد على عدة عوامل، فعلى الرغم من أن الشركات الكبيرة قد تكون قادرة على تحمل المخاطر بشكل أفضل والوصول إلى أسواق الديون بسهولة، إلا أنها قد تواجه تحديات في إدارة التكاليف المباشرة للإفلاس وتحمل معاملات أعلى عند إصدار الديون. ومع ذلك، قد تتمتع الشركات الكبرى بقدرة أكبر على تخفيض تكاليف المعاملات المرتبطة بالديون وتحقيق توفيرات ضريبية، مما يمكنها من زيادة مستويات الرفع المالي المديونية وهي بذلك تتفق إلى حد ما مع نظرية المفاضلة التي تفترض أن الشركات الأكبر حجماً تميل إلى زيادة مستوى ديونها كطريقة للتحكم في التكاليف وتحقيق وفورات ضريبية. وتتفق نتيجة الدراسة مع نتيجة عكاشة (2023) التي بينت وجود علاقة موجبة ودالة بين حجم الشركة والرفع المالي، وكذلك جاءت دراسة أرناؤط (2017) إذ بينت أن حجم الشركة يؤثر تاثيرًا مباشرًا في درجة الرفع المالي وأن هناك علاقة دالة احصائيًا بين حجم الشركة والرفع المالي وهي علاقة موجبة، كما بينت دراسة اسماعيل (2015) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل الرفع المالي كمتغير رقابي على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح.

وتبين أن أثر حجم الشركة في التجنب الضريبي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان غير دال احصائيًا وعليه تم نقبل الفرضية الصفرية وهي: لا يوجد أثر دال إحصائيًا لحجم الشركة في التجنب الضريبي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

ويمكن الإفادة من تعريف التجنب الا وهو استخدام الاستراتيجيات القانونية للحد من مبالغ الضرائب التي يتعين دفعها وبذلك تكون الشركات الكبيرة لديها القدرات اللازمة من الموارد المالية والبشرية لتطوير وتنفيذ استراتيجيات تجنب الضرائب، فهي تستغل الفجوات الضريبية للتجنب، ويمكن للشركات الصغيرة ايضًا استخدام العديد من الطرق للتجنب الضريبي حتى وإن كان تطبيق العديد من الاستراتيجيات الضريبية أكثر تعقيدًا لديها. اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة وقد بينت نتائج الدراسة بني خالد (2006) عدم وجود أثر دال احصائيًا لحجم شركة على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية وبالتالي عدم وجود فروق في التجنب الضريبي يعزى لحجم الشركة. وتتعارض نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة عكاشة (2023) التي بينت وجود علاقة موجبة ودالة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، وكذلك أشارت دراسة أبو سالم (2020) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي.

4 . 5. 3 نص الفرضية الفرعية الثالثة للرئيسة الأولى: لا يوجد أثر دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة في الأداء المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

وتبين من نتائج الدراسة أضًا عدم وجود أثر دال إحصائيًا لحجم الشركة في الأداء المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

يرى الباحث أن عدم وجود أثر دال إحصائيًا لحجم الشركة في الأداء المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان قد يعود إلى طبيعية احتساب الأداء المالي وتقاس في هذه الدراسة من خلال صافي الربح مقسومًا على الموجودات، وبالتالي فان الربح الكبير للشركات الكبيرة مقسوما على موجوداتها الكبيرة لا يختلف عن الربح القليل للشركات الصغيرة مقسومًا على موجوداتها الصغيرة.

وتبين من النتائج أن الفروق بين قيم المتوسطات الحسابية للرافعة المالية تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة، ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهي يوجد أثر دال إحصائيًا لنوع نشاط الشركة في الرفع المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان. ويتضح من خلال الجدول (4. 7) المتعلق باختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لرافعة المالية حسب متغير نوع نشاط الشركة أن الفروق كانت بين شركات التأمين وكل من شركات (الخدمات، والصناعة، والاستثمار) لصالح شركات التأمين. وبين شركات الصناعة وبين شركات الاستثمار لصالح شركات الصناعة.

وقد يعود ذلك جزئياً إلى طبيعة نشاط شركات التأمين التي تتميز بمعاملات مالية مختلفة، حيث تحتاج إلى قوة مالية أكبر لتلبية التزاماتها المالية، مثل تقديم التعويضات للمؤمن عليهم. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد شركات التأمين بشكل كبير على إدارة المخاطر، وقد يؤدي ذلك إلى استخدام مستويات مرتفعة من الرفع المالي لتحسين التوازن بين المخاطر والعائدات. وبالنسبة لشركات الصناعية تستخدم مستويات أعلى من الرفع المالي مقارنة بشركات الاستثمار. يمكن أن يعزى ذلك جزئياً إلى الطبيعة الرأسمالية للصناعة، حيث يتطلب النشاط الإنتاجي استثمارات رأس مالية كبيرة في المعدات والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض قطاع الصناعة عادة لمخاطر اقتصادية وتنافسية عالية، مما يدفع الشركات إلى الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل النمو والتوسع في السوق.

أما فيما يتعلق بالتجنب الضريبي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة فتبين أن الفروق بين قيم المتوسطات الحسابية للفروق بين المتوسطات الحسابية للتجنب الضريبي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة، ليست ذات دلالة إحصائية. وعليه تقبل الفرضية الخامسة.

ويبدو أن تنوع استراتيجيات التجنب الضريبي بين الشركات يمكن أن يخفي أي تأثير محتمل لنوع النشاط في التجنب الضريبي، كما يمكن أن تتأثر هذه الاستراتيجيات بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل التغيرات الاقتصادية وضغوط الرأي العام، مما قد يؤدي أيضًا إلى إخفاء أي تأثير محتمل لنوع النشاط. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر حجم العينة على القدرة على كشف أي تأثير محتمل لنوع النشاط على التجنب الضريبي.

وفيما يخص الأداء المالي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة، فتبين وجود أثر دال إحصائيًا لنوع نشاط الشركة في الأداء المالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان. ويتضح من خلال الجدول (4. 12) المتعلق باختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للأداء المالي حسب متغير نوع نشاط الشركة أن الفروق كانت بين شركات الصناعة وكل من شركات (الخدمات، والتامين، والاستثمار) لصالح شركات الصناعة، وبين شركات الخدمات وشركات التامين لصالح شركات الخدمات.

عموماً قد يكون السبب وراء الأداء المالي المختلف بين شركات الصناعة والخدمات والتأمين والاستثمار هو الطبيعة الأساسية لكل صناعة والتحديات التي تواجهها، مثل تكاليف الموارد، مستوى المنافسة، مخاطر السوق والاستثمار، تكاليف التشغيل، وطبيعة السوق والطلب. عند اخذ تكاليف الموارد كمثال قد تكون شركات الصناعة تعمل في بيئة تتطلب استثمارات رأس مالية كبيرة في معدات وتكنولوجيا، مما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أرباح أعلى نسبيًا بعد استرداد هذه التكاليف. بالمقابل، قد تحتاج شركات الخدمات إلى استثمارات أقل في المعدات، وبالتالي قد تكون متاحة لديها نسبة أرباح أقل اما عند النظر لمخاطر السوق قد تواجه شركات التأمين والاستثمار مخاطر مالية أعلى نظرًا لطبيعة أعمالها، مما يؤثر على الأداء المالي. على الجانب الآخر، قد تكون الشركات الصناعية أقل عرضة لبعض هذه المخاطر.

وبينت نتائج الدراسة أن الدلالة الاحصائية للعلاقة الارتباطية بين الرفع المالي والتجنب الضريبي ليست ذات قيمة معنوية، وفي ضوء ذلك نقبل الفرضية الصفرية وهي: لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الرفع المالي والتجنب الضريبي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

ويبدو أن قانون الضريبة الأردني والفلسطيني فيما يتعلق بالمعالجات الضريبية للعوائد المدينة من القروض والسلفيات التي حصلت عليها المنشأة باستخدامها في مزاولة النشاط، قد وضع حدودًا قصوى لخصم تلك العوائد، كما وضع عددًا من الشروط والقيود التي يجب توافر الاعتبار بها لخصم تلك العوائد من التكاليف، وبالتالي فان الاعتماد على الرفع المالي كتجنب ضريبي لا يعطي نتيجة قطعية في أثره.

وتتعارض نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة الباز (2021) التي أكدت وجود أثر إيجابي لكلا من حجم الشركة والرفع المالي على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، ودراسة أبو زيد (2020) التي بينت أن هناك

تأثير سالب معنوي للرافعة المالية على ممارسات التجنب الضريبي مقاساً بمعدل الضريبة الفعلي الحالي. بينما كشفت دراسة كوشيريادي وبوترا (Kushariadi & Putra, 2018) على أن للرافعة المالية تأثير إيجابي على التهرب الضريبي.

أما فيما يخص العلاقة الارتباطية بين الرفع المالي والأداء المالي فلم تكن العلاقة ذات قيمة معنوية وفي ضوء النتائج السابقة نقبل الفرضية الصفرية وهي: لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا بين الرفع المالي الأوداء المالي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

وقد يعود عدم وجود علاقة دالة احصائيًا بين الرفع المالي والأداء المالي إلى طبيعة الأداء المالي التي تعتمد على صافي الارباح والأصول، فقد تكون الرفع المالي كبيرة والأداء المالي قليلة، وقد تكون الرفع المالي كبيرة والأداء المالي كبيرة، الأمر الذي يجعل من الرفع المالي عاملًا غير مؤثرًا في الأداء المالي. وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الرفع المالي والأرباح وليس الأداء المالي، فقد أظهرت نتائج دراسة كوكش (2019) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على عوائد الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وبينت دراسة الوائلي (2019) وجود علاقات طردية معنوية بين نسبة الرفع المالي ومؤشرات الربحية، و تشير الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة الرفع المالي يصاحبه ارتفاع في مؤشرات الربحية، وقد أظهرت نتائج دراسة أبو بكر (Abu-Bakr،2019) أن الديون القصيرة الأجل والديون الطويلة الأجل لا تملك تأثيراً كبيراً على الأداء المالي للشركة، وقد أظهرت نتائج دراسة الوادية (2016) تأثير الرفع المالي على ربحية السهم.

وفيما يخص التجنب الضريبي والأداء المالي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان، فلم تكن العلاقة ذات قيمة معنوية، أي أنه لا يوجد دلالة إحصائية للعلاقة الارتباطية بين التجنب الضريبي والأداء المالي، وفي ضوء النتائج السابقة نقبل الفرضية الصفرية وهي: لا يوجد ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التجنب الضريبي والأداء المالي لدى الشركات الفلسطينية والأردنية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

ويمكن أن يؤدي التجنب الضريبي إلى تقليل الضرائب المدفوعة، ولكن يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الأداء المالي بسبب الانعكاس غير الدقيق للأداء المالي، فقدان الثقة، وتأثيره على الاقتصاد بشكل عام فمثلًا عندما تستخدم الشركات استراتيجيات التجنب الضريبي، قد تعكس الأرباح المعلنة صورة غير دقيقة للأداء الفعلي للشركة.

وأخيرًا بينت نتائج الدراسة أن الشركات المدرجة في بورصة عمان أكبر حجمًا من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ويتضح من النتائج أيضاً، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات (الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبعًا لاختلاف البلد (فلسطين، الاردن)، أي أن الشركات في البورصتين متساويات في هذه المتغيرات. ومن الطبيعي أن تكون الشركات المدرجة في بورصة عمان أكبر حجمًا، نظرًا لتاريخ بورصة عمان، والاستقرار السياسي والاقتصادي في المملكة، أما عدم وجود فروق في متغيرات الرفع المالي، والتجنب الضريبي، والأداء المالي فقد يعود إلى تشابه الظروف والنشاطات الاقتصادية وحتى اعتماد عملة قد تكون متشابه إلى حد كبير في معظم الشركات (دينار، دولار)، وقد تعود فروقات حجم الشركات المدرجة وعددها في كل بورصة بناءً على حجم الاقتصاد وتنوع الصناعات في كل بلد تبعًا لحجم المجتمع والاستقرار المالي والاقتصادي.

5. 2 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة، تمت صياغة التوصيات الآتية:

- بناءً على عدم وجود أثر للرفع المالي على العائد على الأصول، يوصي الباحث بأن تقوم إدارات الشركات بالبحث عن العوامل التي لها تأثير على العائد على الأصول، مثل السيولة المالية. والتي تلعب دورًا في خدمة أصول الشركة بشكل يؤدي إلى تحقيق أرباح متوافقة مع الأصول وتحسين أداء الشركة المالي بشكل أفضل.

- تشجيع الشركات الفلسطينية على زيادة حجمها لتقليص الفجوة بينها وبين الشركات الاردنية قدر الإمكان.

- ضرورة زيادة درجة الرفع المالي في الشركات الصناعية والخدماتية لتحسين أدائها المالي، سواء لتحقيق عوائد على أصولها أو لمساهميها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اختيار درجة الرفع المالي التي تخدم استثماراتها بشكل يجعلها تؤثر بشكل إيجابي على أدائها المالي.

- إجراء دراسات حول متغيرات أخرى للشركات الفلسطينية مثل العلاقة بين إدارة الأرباح في الرفع المالي.

قائمة المراجع

أبو زيد، عيد محمود. (2020). أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية**، عدد (2)، 224 – 274.

أبو سالم، سيد سالم محمد. (2020). العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي: نظرية التكلفة السياسية أم نظرية القوة السياسية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. **الفكر المحاسبي**، جامعة الزقازيق، 24(3)، 371 – 411.

أبو سمرة، محمود والطيطي، محمد.(2019). **مناهج البحث العلمي بين التبيين والتمكين**. دار اليازوري العلمية، الاردن.

أبو شمالة، سامي والفار، سماح وبدير، رامز. (2016). العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية في بورصة فلسطين. **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، جامعة الكويت، 25(3)، 529 – 568.

أحمد، أحمد. (2023). أثر الرفع المالي والتشغيلي على ربحية الشركات الصناعية المدرجة في السوق المالية السعودية خلال الفترة (2017 – 2021). **مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية**، 7(12)، 42–56.

أحمد، الطريفي. (2017). **الرقابة على الاداء المالي: بالتطبيق على شركة مطاحن سين للغلال** (رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة النيلين ،الخرطوم.

أحمد، نضال رؤوف والعامري، نوال كاظم. (2018). التخطيط الضريبي وأثره على الاستثمار: بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية. **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، جامعة بغداد، 13(43)، 149 –166.

أرناؤط، مهند. (2017). أثر حجم الشركة في السعر السوقي لسهمها، "دراسة مسحية للشركات المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والمالية**، 33(2)، 107 – 126.

إسماعيل، عصام. (2015). أثر حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة البحوث المحاسبية**، جامعة طنطا، 2(2)، 645– 681.

آل شيب، دريد. (2010). **إدارة مالية شركات متقدمة**. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان، الاردن.

الباز، ماجد مصطفى.(2021). أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: أدلة من سوق الأوراق المالية المصري. **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، 3(1)،541- 602.

بركة، سارة. (2017). **أثر حجم المؤسسة على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة مقارنة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2012 – 2015.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

بسيوني، سارة عبد الحميد. (2017). **دراسة اختباريه لمحددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة المصرية.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجاره جامعة الزقازيق.

بني خالد. (2006). **أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت، الأردن.

التميمي، محفوظ صالح. (2010). التحليل المالي، صنعاء: دار الكتب اليمنية.

الجابري، خالد محمد. (2013). تقييم أداء البنوك اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر.

جمعة، السعيد. (2002). **الأداء المالي لنظمات الأعمال** ، دار المريخ للنشر، الرياض.

حسن، سيدة أحمد. (2023). أثر الرفع التشغيلي على ربحية الشركات بالتطبيق على شركات تصنيع الأدوية الكبرى فى مصر. **مجلة البحوث المالية والتجارية**، جامعة بور سعيد، 24(3)، 139 – 174.

حسن، عيد حسن. (2018). **دراسة العلاقه بين تقديم المراجع الخارجي للخدمات الضريبية ومستوى التجنب الضريبي.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجاره، جامعة القاهرة.

حنا، نعيم ومرقص، فوزي ومصطفى، هناء. (2023). أثر التجنب الضريبي على الانفاق الاستثماري، "دراسة إختبارية على الشركات المساهمه المصرية" . **مجلة البحوث التجارية – كلية التجارة جامعة الزقازيق**، 45(3)، 98 – 127.

الخطيب، محمد. (2010). **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد، الأردن.

الخموسي، أحمد وأحمد، أحمد. (2016). مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا. **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، جامعة الزرقاء الخاصة، 15(1)، 177 – 188.

خميس، حسن كامل. (2018) قياس تأثير الملكية المؤسسية في علاقة التهرب الضريبي بالعوائد المدينه. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجاره، جامعة عين شمس، 22(1)، 124–170.

دادن، عبد الغاني. (2007). **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو الارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير .جامعة الجزائر.

الزعبي، عبدالله وخطايبة، حازم وسلامة، روان وخطايبة، ميسر. (2013). أساليب التجنب والتهرب الضريبي وقصور قانون ضريبة الدخل الأردني في مواجهتها، من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل. **مجلة المنارة**، 19(4)، 9 – 36.

سمية، بن عيسى. (2016). **دور القيمة الاقتصادية المضافة في تحسين مؤشرات الأداء المالي**. رسالة ماجستير جامعة أحمد دراية، الجزائر.

سويلم، محمد. (1997). **الادارة المالية في ظل الكوكبية**. جامعة المنصورة، القاهرة.

السيد، محمد صابر.(2021). أثر دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية. **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، 8(4)، 9-92.

شاهين، سيد محسن. (2017). **قياس أثر المسئوليه الاجتماعيه لمنظمات الأعمال على ممارسات التجنب الضريبي**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجاره، جامعة القاهرة.

شايب، فاطمة الزهراء. (2018). **قياس أثر الرفع المالي على الألداء المالي دراسة حالة لعينة من شركات الإسمنت الجزائرية (0202 0202)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قصدي مرباح، الجزائر.

شطيبي، رقية. (2011). **الأداء للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، دراسة ميدانية: مؤسسة ملبنة نوميديا**، قسنطينة، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي، الجزائر.

الشهراني، أحمد. (2020). **أثر الرفع التشغيلي على الربحية للشركات الصناعية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة العربية، السعودية.

الشهري، اسماء. (2020). العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة – المملكة العربية السعودية (قطاع الاتصالات)". **المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات**، العدد 23، 1 -29.

الشواربي، محمد عبد المنعم. (2012). أثر أليات التنسيق الضريبي في الحد من اساليب التجنب الضريبي لتحسين المحاسبة الضريبية في الشركات الدولية. **المؤتمر الثامن عشر الموسوم ب: نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحدياتت المعاصره**، الجمعيه المصريه للماليه العامه والضرائب.

صدقي، رسول. (2016). **العوامل المؤثرة على الأداء المالي من وجية نظر المحللين الإحصائين**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

عايد، ابراهيم. (2014). **أثر جودة التدقيق في جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن

عبيدات، رفعت عبد الحميد. (2019). **أثر استغلال التشريعات الاستثمارية في التجنب الضريبي على الإيرادات الضريبية: دراسة على شركات الاستثمار الأجنبية في المملكة الأردنية الهاشمية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الاردن.

العسيري، معدي. (2022). أثر الرافعة المالية في عائد توزيعات الأرباح – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية. **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية**، 6(9)، 17 – 34.

عصام، عباسي .(2012). **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر.

العطار، رشاد. (2001). **الادارة المالية والتحليل المالي**، دار البركة، عمان.

عكاشة، ندى. (2023). **التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين حجم الشركة والرافعة المالية والتجنب الضريبي " دراســـة إمبريقـيـــة** ". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر.

العلي، أحمد. (2018). أثر الرفع المالي على السيولة والربحية. **مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية**، 40(9)، 113-145.

علي الدين، سلمى. (2019). أثر الرفع على العائد والمخاطر الكلية للشركات الصناعية. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، 49(1)، 834-894.

العلي، صبري. (2019). **درجة فاعلية الادارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي في أعمال شركات التجارة الالكترونية في فلسطين.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

العلي، علي حميد، والجبوري، حيدر والعطيوي، مهند. (2017). الركود المالي وتأثيره على الأداء المالي، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، جامعة الكوفه، 14(3)، 293- 309

عليوي، نشأت حكمت. (2019). **أثر الرافع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الوسط، الاردن.

عيسى، عارف محمود. (2015). قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرة الوكالة: دراسة عمليه. **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة جامعة طنطا، 2(2)، 181-220.

الغانمي، فرقد فيصل. (2014). أهمية دور مراقب الحسابات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. **مجلة المثنى للعلوم الاداريه والاقتصاديه**، 4(10)41-65.

فارس، علي. (2016). الرافعة المالية والنمو والحجم وأثرهم في كلف الوكالة دراسة تحليلية لشركات قطاعي الصناعة والفنادق المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية. **المجلة العراقية للعلوم الادارية**، 12(49)، 311-33.

القاضي، حسن محمد. (2014). **الإداره الماليه العامه**. دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

قبلي، نبيل. (2017). دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين" أطروحة الدكتوراة في المحاسبة غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

كنعان، علي وساعود، علي. (2018). أثر الرافعة المالية على الربحية دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، 40(3)، 265 – 280.

كوكش، طارق. (2019). **دور الرفع المالي في تحديد عوائد ومخاطر الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الاردن.

مرسلي، مرسلي. (2017) **أثر إستخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طاهر موالي، الجزائر.

مسعودي، سمية. (2017). **أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسات الصغيرة والكبيرة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

مطر، علي. (2017). **مدى أهمية الرفع المالي لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

ملحم، علي. (2019). **القيمة السوقية المضافة لتقييم الأداء المالي.** الجامعة الأردنية، الأردن.

ملكاوي، نازم والسالم، مؤيد. (2004) أثر الخصائص الهيكلية في فاعلية نظم المعلومات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية**، 7(1)، 161-184.

الموسوي، حيدر يونس. (2012). **المصارف الإسلامية: أداؤها وأثرها في سوق الأوراق المالية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.

النجار، سامح محمد. (2020). دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية. **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، 2(1)، 846 – 931.

نوفل، موسى. (2002). **تقييم أداء الشركات الصناعية في المساهمة العامة في الأردن باستخدام معدل العائد للفترة 1991**-2000. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، الاردن.

هندي، منير. (1997). **الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر.** الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

الوائلي، رغد كريم والزبيدي، حمزة فائق. (2019). الرافعة المالية ودورها في مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في العراق، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا.

ووترز، دونلد. (2002). **101 طريقة لتطوير أداء الشركات**، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر.

الوادية، خلف محمد. (2016). **العلاقة بين الرافعة المالية وأسعار الأسهم: دراسة تحليلية على الشركات المدرجه في بورصة فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعه الاسلامية، غزة، فلسطين.

ياسين، سنابل. (2021). **الأثر الوسيط لحجم الشركة على العلاقة بين الأداء الإداري والأداء المالي في الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

Abu-Bakr, A & Garba, A. (2019). Financial leverage and financial performance of quoted firms in Nigeria. **Nigerian Journal of Management Technology & Development**, 8 (2), 273 - 282.

Ahsan, T. Wang, S., & Qureshi, M. (2016). Firm, industry, and country level determinants of capital structure: evidence from Pakistan**. South Asian Journal of Global Business research**. 5 (3), 362-484.

Aivazian , V., Ge, Y & Qiu, J. (2003). The impact of leverage on firm investment: Canadian evidence. **Journal Corporate Finance**, 11(1), 277-291.

Chi, j. (2004). Understanding the endogeneity between firm value and shareholders rights, **Financial management** ,34(4), 65-76.

Dechow, P. M. & Schrand C. M. (2004). **Earnings Quality**. CFA Institute

Dey, R., Hossain, S., & Rahman, R. (2018). Effect of Corporate Financial Leverage on Financial Performance: A Study on Publicly Traded Manufacturing Companies in Bangladesh. **Asian Social Science** 14(12),124 – 133.

Fattoh, B. F. (2005). Capital Structure in South Korea: A quantile regression approach. **Journal of Development Economics**, 76(1), 231-250.

George, D., & Mallery, M. (2010). **SPSS for Windows Step by Step**: A Simple Guide and Reference, 17.0 update (10a ed.) Boston: Pearson.

Gibson, C. (2008). Financial Reporting and Analysis: Using Financial Accounting Information, 11th Ed., South – western: Cengage Learning.

Gitman, L. (2003)**. Principles of Managerial Finance 10th edition**. Prentice Hall.

Goddard j, Tavakoli M., Wilson J. (2005). Determinants of profitability in European manufacturing and services: evidence from dynamic panel model. **Applied Financial economics** ,15 (18), 1269 - 1282.

Hansen, R. (2015). Corporate Social Responsibility and Tax avoidance in sub-Saharan Africa – A case study of the Beverage Manufacturing sector. Working paper, Roskilde university, Available online at: http://rudar.ruc.dk/bitstream/.pdf.

Hoyt, R. E., & Liebenberg, A. P. (2011). The Value of Enterprise Risk Management. **Journal of Risk and Insurance**. 78(4), 795 – 822.

Khan, A. (2011). Merger and Acquisitions (M & As) in the Indian Banking sector in post liberalization regime**. International Journal of contemporary Business Studies**, 2(11), 31- 45.

Kushariadi, B & Putra, N. (2018). Good Corporate Governance, Leverage, Ukuran Perusahaan Dan Tax Avoidance. **Journal of Islamic Finance and Accounting**, 1(2), 1-18.

Laghari, A. (2019). The Impact of the Operating Leverage and Financial Leverage on the Firm's Value: Empirical Evidence from Pakistan. **IQRA University, Business School.**

Lee j. (2009). Does size matter in firm performance, evidence from us public firms. **International Journal of the Economics of Business**, 16(2), 189- 192.

Mayberry, M .(2012). **Tax Avoidance and Investment: Distinguishing the Effects of Capital Rationing and Overinvestment.** Unpublished doctoral dissertation, Texas University.

Oktaviyani, R., & Munandar, A. (2017). Effect of solvency, sales growth, and institutional ownership on tax avoidance with profitability as moderating variables in Indonesian property and real estate companies. **Binus Business Review**, 8(3), 183-188.

Payne, D., & Raiborn, C. (2018). Aggressive Tax Avoidance: A Conundrum for Stakeholders, Governments, and Morality. **Journal of Business Ethics**, 147(3), 469–487.

Salaudeen, Y. M., & Eze, U. C. (2018). Firm specific determinants of corporate effective tax rate of listed firms in Nigeria. **Journal of Accounting and Taxation**, 10(2): 19-28.

Varoonchotikul, S. (2021). How do financial constraints affect the relationship between corporate tax avoidance and firm investment? Evidence from Thai listed firms, **Kasetsart Journal of Social Sciences,** (42), 455- 462.

ملحق رقم (1): قائمة بأسماء الشركات (عينة الدراسة)، والمدرجه في بورصة فلسطين

الرقم	اسم الشركة	نوع النشاط
1	الزيوت النباتية	صناعة
2	عزيزا	صناعة
3	سجاير القدس	صناعة
4	مطاحن القمح الذهبي	صناعة
5	الوطنيه لصناعة الكرتون	صناعة
6	الوطنيه لتأمين	تأمين
7	ترست للتأمين	تأمين

8	تكافل للتأمين	تأمين
9	فلسطين للتامين	تأمين
10	مشرق للتأمين	تأمين
11	باديكو القابضة	استثمار
12	ايبك	استثمار
13	سند إسمنت	استثمار
14	بيرزيت للأدوية	استثمار
15	القدس للمستحضرات	استثمار
16	أوريدو	خدمات
17	سوق الأوراق المالية	خدمات
18	واصل للخدمات	خدمات
10	أبراج الوطنية	خدمات
20	الاتحاد للإعمار والإستثمار	استثمار

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء الشركات (عينة الدراسة)، والمدرجه في بورصة عمان

الرقم	**اسم الشركة**	**نوع نشاطها**
1	الشرق الأوسط للتأمين	تأمين
2	النسر العربي للتأمين	تأمين
3	التأمين الأردنيه	تأمين
4	التامين العربيه –الأردن	تأمين
5	دلتا للتأمين	تأمين
6	التأمين الوطنية	تأمين
7	الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين	استثمار

8	الشامخة للاستثمارات العقارية والمالية	استثمار
9	الأردن ديكابولس للأملاك	استثمار
10	التجمعات للمشاريع السياحية	استثمار
11	الاتحاد لتطوير الأراضي	استثمار
12	التجمعات الاستثمارية المتخصصة	استثمار
13	تطوير العقارات	استثمار
14	المتكاملة لتطوير الأراضي والاستثمار	استثمار
15	المجموعة الاستشارية الاستثمارية	خدمات
16	الزرقاء للتعليم والاستثمار	خدمات
17	العربية الدولية للتعليم والاستثمار	خدمات
18	الإسراء للتعليم والإستثمار	خدمات
10	البتراء للتعليم	خدمات
20	الفنادق والسياحة الاردنية	خدمات
21	زارة للاستثمار القابضة	خدمات
22	الخطوط البحرية الوطنية الاردنية	خدمات

تابع

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء الشركات (عينة الدراسة)، والمدرجه في بورصة عمان

23	السلام الدولية للنقل والتجارة	خدمات
24	النقليات السياحة الاردنية /جت	خدمات
25	الاتصالات الأردنية	خدمات
26	الأردنيه للكهرباء	خدمات
27	آفاق للطاقه	صناعة
28	البترول وطنية	صناعة

29	الأسواق الحره الاردنيه	خدمات
30	مجموعة أوفتك القابضة	خدمات

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنـوان الملحق	الصفحة
1	**قائمة بأسماء الشركات (عينة الدراسة)، والمدرجه في بورصة فلسطين**	79
2	**قائمة بأسماء الشركات (عينة الدراسة)، والمدرجه في بورصة عمان**	80

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـوان الجـدول	الصفحة
(1 .2)	الاختلافات بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي	17
(2 .2)	أوجه الشبه بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي	18
(1.3)	أنواع متغيرات الدراسة وكيفية حسابها	44
(1.4)	نتائج اختبارات الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	48
(2.4)	معامل الانحدار الخطي (linear Regression) لأثر حجم الشركة في الرافعة المالية	50

(3.4)	معامل الانحدار الخطي (linear Regression) لأثر حجم الشركة في التجنب الضريبي.	51
(4.4)	معامل الانحدار الخطي (linear Regression) لأثر حجم الشركة في الأداء المالي.	52
(5.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للرافعة المالية تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة	53
(6.4)	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق بين المتوسطات الحسابية للرافعة المالية تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة.	53
(7.4)	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للرافعة المالية حسب متغير نوع نشاط الشركة	54
(8.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتجنب الضريبي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة	55
(9.4)	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق بين المتوسطات الحسابية للتجنب الضريبي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة.	55
(10.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداء المالي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة	56
(11 .4)	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق بين المتوسطات الحسابية للأداء المالي تبعًا لمتغير نوع نشاط الشركة.	56
(12 .4)	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للأداء المالي حسب متغير نوع نشاط الشركة.	57
(13 .4)	معامل الانحدار الخطي (linear Regression) للعلاقة الارتباطية بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي.	58
(14 .4)	معامل الانحدار الخطي (linear Regression) للعلاقة الارتباطية بين الرافعة المالية والأداء المالي.	59
(15 .4)	معامل الانحدار الخطي (linear Regression) للعلاقة الارتباطية بين التجنب الضريبي والأداء المالي.	60

(4. 16)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (T) لمتغيرات (حجم الشركة، الرافعة المالية، والتجنب الضريبي، والأداء المالي) تبعًا للبلد (فلسطين، الاردن).	61

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإقرار	أ
شكر وتقدير	ب
الملخص بالعربية	ج
الملخص بالانجليزية	هـ
الفصل الأول:خلفية الدراسة وأهميتها	
المقدمة	1

مشكلة الدراسة	3
أسئلة الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
فرضيات الدراسة	6
حدود الدراسة	7
نموذج الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
أولاً: الإطار النظري	9
الرافعة المالية	9
التجنب الضريبي	16
الأداء المالي	23
ثانيًا: الدراسات السابقة.	29
الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها	
منهج الدراسة	43
مجتمع الدراسة وعينتها	43
أداة الدراسة	44
متغيرات الدراسة	44
قياس متغيرات الدراسة	45
المعالجة الاحصائية	46
الفصل الرابع: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة	
مقدمة	47
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	47
النتائج المتعلقة المتعلقة بالفرضية الرئيسة الأولى	49
النتائج المتعلقة المتعلقة بالفرضية الرئيسة الثانية	52
النتائج المتعلقة المتعلقة بالفرضية الرئيسة الثالثة	58

النتائج المتعلقة المتعلقة بالفرضية الرئيسة الرابعة	61
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات	
مناقشة النتائج المتعلقة المتعلقة بفرضيات الدراسة	62
التوصيات	68
المراجع العربية	69
المراجع الاجنبية	77
الملاحق	79
الفهارس	93